

القسم الثاني
الملكية العامة للمياه
العمل في تقدم

ريسيفيه، البرازيل: بناء خدمات المياه والصرف الصحي عبر المواطنة

بقلم: أنطونيو ميراندا*

خلفية

تضم ريسيفيه 1.5 مليون نسمة، وهي عاصمة ولاية "برنامبوكو" Pernambuco في شمال شرق البرازيل. ويعيش أكثر من ثلثي سكانها في فقر، بل إن نصف هذه النسبة يعيشون تحت الخط الرسمي للفقر. وتقع ريسيفي على الساحل وتحتوي على أكثر من 60 نهرًا، وقنوات، وأخوار داخل محيط المدينة- متضمنًا ذلك أكبر mangrove حضري في العالم- جميعها ملوث بمياه الصرف. فقط 27% من السكان يحصلون على خدمة صرف صحي، وأقل من 10% منهم لا يملكون حتى المعالجات الأساسية. علاوة على ذلك، فقد مرت ريسيفي بنظام حصص المياه من خلال استقطاعات مجدولة على مدار الإحدى وعشرين سنة الماضية. وحوالي 12% من السكان ليسوا متصلين على نحو منتظم لخطوط المياه.

وهذا الوضع المأساوي هو نتاج إلغاء نظامية وإدارة البلدية وعدم سيطرتها على تقديم هذه الخدمات- بالرغم من أنها الجهة المسؤولة عن ذلك وفقًا للدستور الوطني- إلا أنها تركت ليقوم بها مرفق عام على مستوى الولاية (أقاليمي) يدعى "كومبيسا" Compesa. وقد عرف هذا المرفق بأدائه السيئ عمومًا، بسبب عدة عوامل. فقد كان مرفق كومبيسا واحدًا من الإدارات العامة التابعة للولاية التي نشأت أثناء الديكتاتورية العسكرية، أثناء فترة من تدني الاهتمام العام بمشاركة البلدية، أو بالطبع، أي نوع آخر من المشاركة الشعبية. ومن ثم، فليس من المفاجأة أن يكون مرفق "كومبيسا" أسوأ مقدم للخدمات العامة على مدى السنوات الماضية.

* أنطونيو ميراندا هو رئيس الخدمات البلدية للمياه والصرف الصحي، مدينة ريسيفيه.

لمزيد من المعلومات، يمكن التواصل عبر البريد الإلكتروني: amirandaneto@yahoo.com
أو زيارة المواقع التالية على شبكة المعلومات/الإنترنت: www.recife.pe.gov.br
www.assem.org.br (برتغالي فقط).

الخصخصة - الحل المقترح

في عام 1999 قرر حاكم الولاية خصخصة مرفق "كومبيسا" مع موافقة صامتة من عمدة ريسيفيه في ذلك الوقت. وقد كان الناس غاضبين جدًا من مرفق "كومبيسا" حيث كانت الفكرة قد نالت تأييد أطراف مهمة رئيسية. ولكن انتخابات البلدية في عام 2000 جلبت بعدًا جديدًا: فقد تم انتخاب مرشح حزب العمال، "جاو باولو" João Paulo لمدة أربع سنوات. وقد قرر باولو - بالتزامه بأجندة اجتماعية ومقاربة مناهضة للنيوليبرالية - أن يواجه التحدي ويشرك البلدية في قضايا المياه والصرف الصحي. وتم تأسيس أول جهة لخدمات البلدية للمياه والصرف الصحي وكان ذلك أول موقف مؤسسي له أن يعلن معارضته لخصخصة مرفق "كومبيسا". وقد أوقف هذا الإعلان - بالمعنى الحرفي للكلمة - أوقف عملية الخصخصة.

وقد كان هناك عدد من ردود الأفعال تحاول ربط هذا الموقف بمزيد من تدهور الخدمات. ولكن بعد قليل، أثارت المفاوضات مع البنك الدولي على قرض قيمته 84 مليون دولار أمريكي لاستثمارات في البنية الأساسية في ريسيفي ومدينة "أوليندا" Olinda المجاورة قضية خصخصة خدمات المياه مرة أخرى. وقد أصر البنك الدولي على الخصخصة كشرط أساسي لمنح القرض. وكان موقف العمدة واضحًا وحازمًا: إن ريسيفي لن تقبل هذا. بل على العكس، عرض مجلس المدينة اتفاقًا مؤسسيًا جديدًا لتحسين أداء مرفق كومبيسا، مبين عليه كجهة عامة وتحت آليات السيطرة الاجتماعية. وقد انتهت المفاوضات تقريبًا عند تلك النقطة، ولكن في النهاية قبل البنك الدولي بمقترح ريسيفيه. وتم التوقيع على القرض في عام 2003 دون ذكر للخصخصة.

التحدي: خلق بديل قابل للتنفيذ

بسبب عدم الرضا - لدى الفقراء أساسًا - كان من الصعب الدفاع عن استمرار وجود كومبيسا. تعقد القضية وسيناريوهاتها المتنوعة، دفعت المحليات لإطلاق ما أسمته " المؤتمر المحلي الأول للمياه والصرف الصحي"، وقد استغرقت خطوات الإعداد له سبعة أشهر؛ بدأت في 2001 وانتهت في 2002؛ شارك فيها 4000 شخص حضروا

20 اجتماعاً على مستوى الجوار . خلال خطوات الإعداد تلك قام المشاركون الـ 400 بانتخاب حوالي 400 ممثل لجلسة تشاورية. وكان ضمن هؤلاء الممثلين أناس عاديون (أكثر من 60%) وآخرون منخرطون في منظمات مجتمع مدني (حوالي 27%)، وشكل ممثلو الحكومة أقل من 7% من القدرة التصويتية (على مستوى الفيدراليات والدولة والمحليات). وتشير هذه الأرقام لقيمة مشاركة الشعب في عمليات التشاور _ والتي تعني صنع القرار .

وقد تلقى جميع النواب، بالطبع، كافة المعلومات المطلوبة لتحديد اختيارهم بصدد قضايا عديدة حول أمور المياه والصرف الصحي. وأثناء تلك الشهور، تم الاستعانة بآليات بناء القدرات وتنفيذها. فقد استخدمت ورش العمل، والمقالات والبيانات الصحفية والمحاضرات والفنون، وجميع أدوات تحسين المعرفة بحيث يتوافر لدى النواب كل من المعلومات المؤيدة والمعارضة للخصخصة.

وفي نهاية فعاليات المؤتمر تم التصويت على أكثر من 160 قراراً والتصديق عليها وكانت أهم القرارات: معارضة خصخصة خدمات المياه والصرف الصحي في ريسيبي؛ وصيانة مرفق كومبيسا كمورد للخدمة، ولكن تحت قواعد صارمة وسيطرة البلدية؛ وتأسيس مجلس البلدية للمياه والصرف الصحي كهيئة رئيسية للقرارات الاستراتيجية في هذا الخصوص؛ وتأسيس هيئة قانونية على مستوى البلدية لتنفيذ عدد من الخدمات، مكملة لمرفق كومبيسا- تعمل بشكل رئيس وتخدم الأحياء الفقيرة في المشكلات الأكثر إلحاحاً وأهمية التي يواجهونها.

وكانت طريقة الجمع بين كومبيسا والبلدية هي "عقد امتياز" يتم على أساسه إرساء جميع القواعد والأهداف والعقوبات. بهذا الاتفاق بدأ النموذج المؤسسي وقد وضع نظرياً بشرعية عملية صنع قرار ديمقراطية بالفعل. ولكن ماذا اعتقدت كومبيسا ومالكها- حكومة الولاية- حول الأمر برمته؟

المفاوضات مع كومبيسا

بادئ ذي بدء، أدركنا أنه سيكون هناك بيئة أفضل للمفاوضات إذا كان لدينا نوع من المشاريع الاستكشافية. وكان هناك أساس جيد بالفعل يتمثل في: تعاون بين كومبيسا والبلدية من أجل مجتمع قوامه 300 ألف نسمة يهدف إلى إعادة بناء وتوسيع شبكة المياه والصرف القائمة، والتي في واقع الأمر كانت لا تعمل ولا تصان. وقد جاء اختيار هذا المجتمع من قبل العمدة وطرح على حاكم الولاية بالرغم من أنهم معارضين سياسياً، وكلاهما منخرطان في التزامات للشراكة الإدارية لمنفعة الناس. وقد وثق بعض المحللين السياسيين بهذا الاستعداد المعلن، ولكن تنفيذ هذا الالتزام جاء سريعاً جداً في عدد من المجالات- النقل الحضري، والسكن، إلخ. وقد حدث هذا بالرغم من المعارضة الواضحة من داخل كومبيسا حول قضية المياه والصرف الصحي، وذلك لأسباب تتعلق بالمؤسسة بشكل رئيسي- حيث إن المفاوضات التي كانت سابقاً "لا يمكن الاقتراب منها" لا تمثل سوى تهديداً. وفي وقت كتابة هذا الفصل، كانت المفاوضات من أجل القاعدة الشعبية المستهدفة بعقد الامتياز تتطور بصورة جيدة جداً، مع الأبعاد التي سيتم تضمينها، وتم توقيعه في مارس/آذار 2005.

وكانت الأهداف الرئيسية لعقد الامتياز مرتبطة بالإطار الزمني للتغطية الشاملة لخدمات الجودة، ففي حالة خدمات توريد المياه، كان المقترح الأولي أن يتم إنهاء الحصاص المجدولة لقطع المياه في سياق السنوات الخمس التالية؛ وبالنسبة للصرف الصحي، فإن تغطية 100% (بمعالجة سليمة) في إطار العشرين سنة التالية، وفقاً للأولويات التي تم تحديدها عن طريق "الموازنة التشاركية" والتي توجد في ريسيفي وأيضاً في بورتو أليجري. وللوهلة الأولى، قد تبدو العشرون سنة مدة طويلة جداً، ولكنها تعني أن أكثر من 55 ألف نسمة سيضافون إلى الشبكة سنوياً- وهو عدد كبير، حتى بالنسبة لمدينة تعدادها 1.5 مليون نسمة.

وأهداف أخرى ارتبطت لبنية التسعيرة والأسعار: لضمان الحق في المياه، واضعين في الاعتبار القدرة على تحمل الأعباء عند التسديد؛ ومقاييس التشغيل والصيانة؛ والشفافية والمحاسبة لتقديم الخدمة ككل، التي ستكون واحدة من الأمور المهمة لمجلس البلدية.

التمويل

اليوم، تحقق كومبيسا فائض ربح في ريسفي التي تحولت إلى أكثر من مئة بلدة صغيرة على مستوى ولاية برنامبوكو. وهذا النظام من الدعم بين البلديات رغم كونه مصدرًا جيدًا لموارد المجتمعات الصغيرة، فإنه شكل غير عادل من منظور الفقراء الذين يعيشون في ريسفي. وسوف يتم اختبار استخدام هذا الفائض بعناية، ويجب على القرارات المعلنة والشفافة أن تضع في الاعتبار مصالح هؤلاء الأكثر حاجة إلى تحسينات، بغض النظر عن المدينة التي يعيشون فيها. ونعتقد أن ريسفي بهذه المعايير سوف يكون لديها استثمارات كثيرة. وأيضًا يوجد بالفعل قدر معقول من موازنة المدينة- وهو قرار ناتج عن حقيقة أن الاستثمارات في المياه والصرف الصحي تعني قدرًا كبيرًا من المدخرات على الرعاية الصحية العامة.

ومع ذلك، فإن الاستثمارات في المياه والصرف الصحي تعد باهظة (وطويلة المدى) بما يكفي أن تتطلب قروضًا تسدد على مدى طويل، من البنوك والهيئات الوطنية والمتعددة الأطراف. وبالطبع، يجب أن ترفض الشروط المسبقة القاسية مع أن تسود معدلات فائدة معقولة، ولكن الحقيقة أن توازن القوة ليس في صالح بعد.

الإدارة

إن مفتاح استدامة هذه الخدمات يتمثل فعليًا في مجلس البلدية للمياه والصرف الصحي. فجميع القضايا ستكون تحت سيطرتها من خلال التشكيل الديمقراطي ومراعاة مصالح المستهلك والتغطية لجميع القضايا مثل الجودة والصيانة والأسعار، إلخ. وكان القرار الذي تم اتخاذه في المؤتمر الأول أن 25% فقط من أصوات هذا المجلس ستأتي من الحكومة. و25% أخرى من العمال و50% من ممثلي المجتمع المدني (منظمات وأفراد). وبمجرد إرساء هذا النموذج، سيكون "الصندوق الأسود" مفتوحًا دائمًا، لتجنب التلاعب السياسي في الإدارة- بما في ذلك التعريف وجميع القرارات الاستراتيجية الأخرى.

التحديات والفرص

إن هذه الترتيبات الجديدة تعني إعادة توازن السلطة. من ناحية البلدية، يوجد استعداد قوي لنقل عملية صنع القرار إلى مجلس البلدية. وهذا سوف يكون من أولويات كومبيسا- كلما زادت سلطة كومبيسا كلما قل تدخل المجلس. ومن ثم، فإن التهديد الرئيس يأتي من المعارضة- الممكنة والمحتملة- من كومبيسا. ومرة أخرى، فبمجرد إرسائه الديمقراطية، فإنها ستتولى إدارة العملية؛ أحياناً من أجل الأفضل وأحياناً من أجل الأسوأ. والفرصة التي ستأتي من هذه التجربة تحتوي على عنصر ثوري- فمعاً وبموازنة تشاركية، سيكون هناك خليط من الديمقراطية المباشرة والنيابية لا تعمل في معارضة بل في تناغم.

هل هي حركة عالمية؟

بالتأكيد، إن مراقبة عالمية لخبرات مثل هذه هي الطريقة الأكثر فاعلية لتوصيل وخلق أفكار جديدة وخبرات مشتركة، وتقييد الحكومات عن تفكيك الآليات الجيدة (الشفافية والمحاسبة) للمشاركة الشعبية. والسذاجة هنا ليست خياراً لمن مازالوا يحلمون بتغيير العالم إلى مكان أفضل، ولكن يجب أن يكون ذلك على أرض الواقع.

ما بعد حروب المياه: دروس حول تشكيل الحكم التعاوني في كوشابامبا

بقلم: ترافيز دريسن*

لقد وجهت حرب المياه في كوشابامبا- بوليفيا والتي أصبحت الآن معروفة جيدًا بعضَ أولى الضربات ضد خصخصة خدمات المياه في العالم، حيث صعدت المواطنة الواعية المسيّسة للاحتجاج على المشاركة من قبل القطاع الخاص في شركة مياههم "سيمابا" SEMAPA وإصلاح خدمات المياه تحت الإدارة العامة. وكانت مقاومة كوشابامبا لسياسات المياه النيوليبرالية ودعواتها من أجل خدمة المياه العامة سرعان ما تردد صداها في الحركة الاجتماعية البازغة على حول المياه مستوى البلاد.

ففي الشهور الأولى من عام 2000 شارك عشرات الآلاف من الناس في الاحتجاجات الجماهيرية الضخمة التي أجبرت حكومة بوليفيا على إلغاء العقد الذي كان مثار خلاف كبير مع شركة *أغواس ديل توناري¹ Aguas del Tunari* الخاصة للمياه، وإرجاع شركة سيمابا العامة للمياه إلى الدولة. وبينما عرفت شركة سيمابا التابعة للدولة بعدم الكفاءة والفساد وخضوعها لسيطرة السياسات الحزبية، فإن الجماهير التي أعادت تسييس نفسها وانخرطها في القضية تشجعوا بطموح لخلق شركتهم للمياه عن طريق إعادة تنظيمها لتشمل صيغة ديمقراطية تشاركية جديدة من الحكم تسمى "التحكم الاجتماعي".

وبعد ذلك بثماني سنوات، أصبح هناك دروس مهمة يمكن تعلمها من النضال لتحقيق الحكم التشاركي الديمقراطي للمياه في كوشابامبا. فلأنها تتضمن إعادة تحديد علاقات القوة، فإنها أي العمليات التشاركية يمكن أن تواجه مقاومة مكيفة واقتلاعًا محتمل من هؤلاء المنتفعين من الأشكال الماضية من تنظيم الشركة. فالفساد والنخبة السياسية

* ترافيز دريسن *Travis Driessen* أستاذ انثروبولوجيا ثقافية من جامعة وسكنسون ماديسون. وهو معني في بحثه بالديمقراطية التشاركية والسلع العامة. وتدور تحرياته الحالية على اختبار التصميمات المؤسسية لعملية الموازنة التشاركية في كوشابامبا وبورتو ألجيري في منظمات خدمات المياه والصرف الصحي. وللتعليق أو الأسئلة أو النقد نرجو التواصل عبر هذا البريد الإلكتروني: tmdriessen@gmail.com

ولمزيد من المعلومات، نرجو زيارة الموقع: www.aquabolivia.org

¹ فرع من شركة "بكتيل" Bechtel متعددة الجنسيات ومقرها في سان فرانسيسكو، كاليفورنيا.

يمثلان أكبر عاملين في الأداء الضعيف لشركات المياه. وهي أيضاً العقبات الرئيسية لخلق أشكال جديدة من الشفافية وتوسيع انخراط المواطنين في صنع القرار. علاوة على ذلك، فإن التحيز الفني الذي يوجد بصورة تقليدية وسط فريق العمل في شركات المياه غالباً ما يلقي بالتحديات أمام مشاركة أكبر للمجتمعات في الجوانب الفنية الخاصة بتوفير الخدمة. وأخيراً، فإن الجماعات الاجتماعية المتنازعية قد تناضل لخلق مؤسسات تشاركية فعالة، وتطور قدرات جديدة، وتشكيل علاقات استراتيجية مع موظفي الشركة بغرض المشاركة بفاعلية في الحكم الجماعي.

المقاربات التشاركية الديمقراطية لإدارة الخدمة العامة: التحكم الاجتماعي في سيمابا.

كان التحكم الاجتماعي قد وضعت رؤيته من قبل الفاعلين في تحالف حركة اجتماعية ظهرت أثناء حرب المياه وتدعى "كوأوردينادورا"² *Coordinadora* "ائتلاف الدفاع عن الماء والحياة". في الواقع العملي، يسعى التحكم الاجتماعي إلى توفير الآليات والعمليات التشاركية الديمقراطية والتي يمكن من خلالها إشراك ودمج مشاركة المواطنين في مواقع استراتيجية في بنية صنع القرار بالشركة. وبتشجيع المشاركة حول سياسات المياه وأولويات المشاريع، يحدد المشاركون مطلباً اجتماعياً واسعاً لشركة المياه للخدمة كأداة للجودة بدلاً من مطلب اقتصادي محدود محددًا ومعبّرًا عنه وفقاً لمنطق السوق (أي من قبل هؤلاء الذين يمكنهم تحمل أعباء الدفع مقابل الخدمة) في ظل عمليات القطاع الخاص. أضف إلى ذلك أن الضبط أو التحكم الاجتماعي يسعى إلى تحسين التخطيط عن طريق تقليل منطق تقديم الخدمة للعملاء وزيادة أداء الشركة بتشجيع المواطن على الرصد والتقييم.

وخلق الضبط الاجتماعي في سيمابا قصد به توفير تواجد تشاركي مكمل في صنع القرار مع المسؤوليات الفنية الموجودة لإدارة الشركة. والدفع من أجل المشاركة في

² Translated as: the Defense Coalition for Water and Life.

هيئة صنع القرار التنفيذية، مجلس إدارة سيمابا، كانت محاولة لتمكين المواطنين وإبعاد السيطرة على هذه المؤسسة عن السياسيين المختلفين في البلديات والنخب في الشركة ممن استغلوا تاريخياً سيمابا لمصالح شخصية.

بدايات مترددة في مأسسة الضبط الاجتماعي

بعد المظاهرات الجماهيرية في الشوارع، أجريت مفاوضات بين قادة الحركة الاجتماعية وموظفي الشركة والساسة المحليين في إدارة سيمابا. وقد خلق انتقال الاحتجاج من الشوارع إلى داخل الساحات الرسمية لحكومة البلدية كثير من العقبات الجديدة الدالة بالنسبة لكواوردينادورا. ففي هذا المجال الرسمي، كانت كواوردينادورا تواجه تحدياً عن طريق تعبئة كبيرة متواصلة بغرض ممارسة ضغط جماهيري على النخب في البلدية من أجل تأمين تلبية مطالبهم الخاصة بإعادة تنظيم الشركة. كذلك الإجراءات القانونية التي تم في ظلها إجراء المفاوضات والتصديق على القرارات التي جاءت في صالح النخب السياسية البلدية ممن دعموا الخصخصة في بداية الأمر. وكان خلق صيغ جديدة من الشفافية وتوسيع تحكم المواطنين في عملية صنع القرار داخل سيمابا يتطلب في نهاية الأمر تمكين فاعلين جدد، تحديداً من اعتادوا أن يكونوا مهمشين وبالتالي فقدان السيطرة لدى البعض الآخر، أي الساسة في البلديات والعمال المتهمين بالفساد والمديرين. ولهذا السبب في الأساس تمت مقاومة تطوير وتنفيذ وممارسة السيطرة الاجتماعية بشراسة من قبل النخب المحلية، سواء في البلدية أو داخل الشركة. فالسيطرة على المؤسسة توفر "الغنيمية السياسية" "botín político"³ للسلطة والخروج بمنافع اقتصادية للمديرين والعمال في سيمابا ممن يشاركون في أشكال مختلفة من الفساد تضر بالشركة.

ولكن المقاومة الشرسة من النخبة لم تكن هي التحدي الوحيد أمام خلق عمليات تشاركية. فالنشطاء التقدميون والاجتماعيون يتحملون أيضاً مسؤولية تطوير نماذج حكم جماعي فعال بالتعاون مع الجمهور الذي من المتوقع انتفاعه من المؤسسات التشاركية

³ Political Booty يستخدم هذا التعبير البوليفي لوصف المنافع السياسية التي يتحصل عليها الساسة المسيطرون على هذه المؤسسات، خاصة في شكلين رئيسيين: مكافأة المؤيدين السياسيين بوظائف حكومية بمرتبات جيدة وتوفير مجالات الخدمة لمختلف المؤيدين من الشعب في مقابل التأييد السياسي أثناء الانتخابات.

الجديدة. علاوة على أن السيطرة الاجتماعية تعني منطق جديد من السياسات التي غالبًا ما تتحدى المنظمات الاجتماعية التنازعية. ففي إطار الحكم التعاوني، يجب على المنظمات المتعدية أن تطور قدرات جديدة وعلاقات استراتيجية مع موظفي الشركة كي تكون قادرة على التفاوض الناجح حول مشاريع الخدمة ومراقبة الأداء.

وكانت الأسطورة الشائعة حول الانتقال من الأيدي الخاصة إلى العامة أن كوأورديناورا كانت تسيطر على إعادة بناء وتنفيذ نموذج السيطرة الاجتماعية في سيمابا. والحقيقة أن الإدارة المؤقتة كانت قد خلقت لتحديد نموذج السيطرة الاجتماعية والمفاوضة حوله وتنفيذه. وقد ضمت هذه الإدارة ممثلين لكوأورديناورا من خمسة مقاعد، في حين مثل مديران آخرا مصالح العمدة ومثل الخامس مصالح الاتحاد. وأثناء هذه المفاوضات شن ممثلو هيكل سلطة البلدية معارك شرسة لسحب الثقة من إدارة الشركة المؤقتة من قبل كوأورديناورا وإحباط مشروع الحركة الاجتماعية للسيطرة الاجتماعية.

وقد ركزت استراتيجيات كوأورديناورا لمأسسة صيغة تشاركية من الإدارة على ثلاث مستويات: على المستوى التنفيذي، اقترحت كوأورديناورا إدخال ممثلين عن المواطنين في الإدارة بغرض التمثيل الأكثر مباشرة لمصالح السكان. وكان مطلبهم الأصلي أن يكون هناك 14 مديرًا من المواطنين يمثل كل منهم مقاطعة من مقاطعات المدينة. وقد رفض هذا المطلب من قبل أعضاء الإدارة الآخرين. وعلى مستوى الشركة، اقترح الفريق الفني لكوأورديناورا عمل تغييرات مؤسسية في عمليات الإدارة في سيمابا من شأنها خلق مزيد من التعاون بين المهندسين والعمال والمجتمعات في المراحل المختلفة من تقديم الخدمة. وفي هذا السياق اقترحوا على نحو خاص إنشاء لجان فنية مؤلفة من ممثلي الشركة والمجتمعات يكون دورها الإشراف على أي مشروع لتوسيع الخدمة تقوم بها سيمابا وتقييم أدائها. غير أن هذا المقترح قوبل بالرفض من قبل المدير العام في ذلك الوقت. وعلى مستوى الشركة، اقترحت كوأورديناورا إنشاء مؤسسات تشاركية تدعى لجان الصرف الصحي القاعدية Basic Sanitation Committees على أن يكون تنظيمها على مستوى الأحياء وتسمح

لمستخدمي المياه بلورة مطالبهم وتقييم المقترحات الخاصة بخدمات المياه على مستوى المدينة. ولكن التحديات السياسية في إعادة تشكيل المؤسسات التشاركية للدولة والتي تدعي المنظمات الإقليمية القاعدية Base Territorial Organizations منعت تأسيسها. فالمعروف عن مديري هذه المنظمات المجتمعية أنهم يمارسون سياسة تتمحور على المستهلك مع المشاركين المحليين في مقابل توفير الخدمة. وقد خشى القادة من أن يسفر توسيع فتح مشاركة مؤسساتهم عن فقدان سيطرتهم وبالتالي قاوموا إنشاء لجان خدمة قاعدية جديدة.

وقد عكس نموذج السيطرة الاجتماعية الذي أقرته أخيراً الإدارة وتم تنفيذه في سيمابا كثيراً من الامتيازات التي خلقتها الحركات الاجتماعية. ولم يوفر النموذج التغيرات المؤسسية الملائمة والتي من شأنها السماح بإدماج مشاركة أوسع للمجتمعات في العمليات اليومية لشركة المياه. كما افتقدت الصيغة النهائية أيضاً لآليات تمكين مراقبة المواطن لعمل الممثلين والإداريين في الشركة. وفي إطار النموذج الذي تم التفاوض عليه، جاء دور المجتمع الأوسع أقل ضماناً.

ومع ذلك فقد تمثلت إحدى أهم الفرص للتغيير في الإضافة الجديدة للمديرين المواطنين Citizen Directors إلى الإدارة لتمثيل المناطق الجغرافية السياسية المختلفة للبلدية، والمنتخبين عموماً من قبل الكوشابامبيين سكان كوشابامبا Cochabambinos. وقد كانت الخطوة الصغيرة نحو بناء سيطرة اجتماعية فعالة تقدماً مهماً، ومع ذلك فإنها تفتقد لكثير من آليات التدعيم التي توسع وبفاعلية من المصالح المجتمعية في بنية صنع القرار في سيمابا.

استمرار سيطرة النخبة، والفساد، وعدم الكفاءة

في الوقت الذي مثل فيه المديرون المواطنون أربعة من أصل تسعة أعضاء في مجلس الإدارة، فإن الإدارة الجديدة مازالت منحصرة في هيكل سلطة تقليدي حكومي ومؤسسي من نفوذ حزبي سياسي من أعلى وفساد حاد من أسفل. والذي يدعو لئأس الحركات الاجتماعية في هذا السياق أن العمدة بحكم القانون مازال يحتفظ برئاسة

مجلس إدارة سيمابا. ويبين الأداء الضعيف الناتج عن ذلك، وإدارة الشركة خواص ما أصبح يسمى بـ "الخدمة العامة في حوزة النخبة" elite captured public service. وفي ظل هذا السيناريو هناك دليل مستمر على تأثير الحزب السياسي في تحديد من يحصل على الخدمة ومتى، وأيضاً الفساد الضخم.

لا شك في أن السياسات المتمحورة على المستهلك تؤثر في التخطيط للخدمة والاستخدام الأكثر كفاءة للموارد المحدودة في شركات الخدمة العامة، عن طريق تقليل مدى توفير الخدمة للتركيز على المطلب السياسي المحدود والقصير المدى والذي يمثل مصالح ممثلي النخبة المسؤولة، وليس حاجات المجتمع الممتلئة من قبل كل هؤلاء وبدون إمكانية الوصول إلى خدمات جيدة.

وفي ظل التخطيط القائم على التجارة مع العميل، فإن مشاريع توسيع البنية الأساسية تصبح خليط مشوشاً ومفتتاً، يحكمه أكثر الحسابات الجغرافية السياسية لتأمين دعم انتخابي بدلاً من أن يكون متماسكاً وذا قيمة من الناحية الفنية كمنحى لتقديم الخدمة. وهذا التخطيط القائم على العملاء ينكر في النهاية الإغلاء من شأن احتمالات إعادة توزيع الموارد الاقتصادية المحدودة للولاية والشركة والمجتمع بغرض تلبية المطالب الحالية والمستقبلية للخدمات في موضع محلي معين.

ومن الصعب أن نحدد تكلفة السياسات الفاسدة على الشركة بسبب جهود المتهمين لإخفاء أنشطتهم. ومع ذلك، فلا يوجد شك في أن الوضع الحالي مستمر ومكرس في الشركة. ففي السنتين الأخيرتين تم رفت آخر مديرين عامين بتهم الفساد التي تمثل أثراً اقتصادياً يتمثل في ما يزيد عن مليون دولار أمريكي. كما تم رقد العديد من الممثلين والمدراء لتهم مشابهة. وفي حالات كثيرة، يهدف الفساد إلى توفير البنية الأساسية التي تتسم بانخفاض قيمتها الفنية، ومن ثم انخفاض تكلفتها بحيث يمكن للمتورطين أن يتقاسموا الأرباح الناتجة عن الفروق. وفي ظل هذا النوع من الفساد، يتفاوض موظفو الشركة على مشاريع أعمال عامة مع شركات أقل سمعة في مقابل رشاوى. وتساهم المحسوبة كشكل آخر من أشكال الفساد في نقص القدرات والخبرة الفنية لدى المديرين وفرق العمل. فالأقارب والمؤيدون السياسيون يعيّنون على أساس الروابط

الأسرية وليس على أساس الجدارة وهم في الغالب يفتقدون لأية خبرة. وفي مقابلة جرت مؤخراً مع مدير سابق قدر من يفتقدون لمؤهلات تحولهم القيام بمهامهم بنسبة 80% العاملين من العاملين في إدارة سيمابا.

العمل بالضبط الاجتماعي

تنظر الحركات الاجتماعية والمشاركون في حرب المياه إلى أحداث الاحتجاج الأصلية في عام 2000 بصفتها المعركة الأولى في عملية أوسع ومتضاعفة وجهد لإصلاح سيمابا، وإعادة تحديد العلاقات الفنية وعلاقات القوة داخل الشركة والتأثير في سياسات الحكومة حول إدارة المياه والخدمات العامة. وتعمل المنظمات الاجتماعية لتعضيد العملية التشاركية الموجودة وخلق آليات جديدة لبناء القدرات، والانخراط الفعال للجماهير في الحكم الجماعي لمؤسسة المياه. ويمكن لاستراتيجياتهم ما بعد الحرب أن تصنف في ثلاث فئات: جهود لإصلاح قوانين الشركة لتحسين الضبط الاجتماعي، واحتجاجات لمحاربة الفساد والنفوذ السياسي، وتشكيل علاقات استراتيجية مع المديرين المواطنين وغيرهم من مختلف العاملين في الشركة لمناصرة مشاريع الخدمة ورصد أداء الشركة.

وقد كانت المحاولات الساعية لإصلاح قوانين سيمابا فيما يتعلق بالضبط الاجتماعي محدودة جداً. فبعد وقت قصير من التحول إلى الضبط الاجتماعي بدأت شكاوى من المنظمات الاجتماعية حول المديرين المواطنين. وقد كانت هذه الانتقادات أن الممثلين ليس لديهم سوى مسؤوليات قليلة جداً، وأنهم لم يكونوا مسئولين عن تقديم التقارير لتحديث معلومات القاعدة الشعبية حول أداء الشركة، وأنهم لم يكونوا قادرين على محاسبة المواطنين لهم على الأداء الضعيف. وفي عام 2004، قدمت كوأوردينادورا مقترحاً تنظيمياً إلى الإدارة يوضح مسؤوليات جديدة للمديرين المواطنين بغرض تعزيز دورهم وتعظيم علاقاتهم مع مستخدمي المياه. ومع ذلك رفضت الإدارة هذا المقترح.

وفي عام 2005 دخلت عدة حركات اجتماعية موقع سيمابا للاحتجاج على الفساد الذي كان يجري كما يزعم البعض من قبل بعض ممثلي الاتحاد. وقد شن المحتجون على المصنع وطالبوا بإزالة مناصب ممثلي الاتحاد داخل مجلس الإدارة. وفي مواجهة

المحتجين صوتت الإدارة بالإجماع على إزالة منصب ممثل الاتحاد من هيئة صنع القرار. وبهذه الطريقة، مارست المشاركة الاجتماعية التي جاءت في شكل الاحتجاج الضغط ونجاح على عمال وممثلي الشركة الفاسدين لتحسين أدائهم.

الشكل الثالث يتضمن منظمات اجتماعية تطور علاقات استراتيجية مع المديرين المواطنين وغيرهم من مختلف العاملين في الشركة بغرض اقتراح مشاريع بنية أساسية والوصول إلى معلومات الشركة الرئيسية التي تستخدم في تقييم أداء موظفي الإدارة. وقد قادت جمعية اللجان المجتمعية للمياه الطريق ASICA-Sur⁴ في خلق ضغط من أجل تحسين خدمات المياه. ودائمًا ما انتقدت الجمعية الأداء الضعيف للشركة وطالبت بخطة محددة شاملة وغير سياسية من أجل توسيع مد المياه إلى المنطقة الجنوبية.

وبعد حرب المياه بفترة قصيرة عملت هذه المنظمة مع المدير المواطن الممثل لاقتراح خطة لتوسيع الخدمة إلى المنطقة الجنوبية للمدينة في عام 2003، وقد صدقت الإدارة على المقترح الذي يدعمه المجتمع والخاص بخطة التوسيع.

ونتيجة لذلك، أصبحت سيمابا الآن في المراحل الأولية من تنفيذ الخطة. وللمرة الأولى في التاريخ تركز على توفير البنية الأساسية لخدمات المياه لعدد كبير من سكان المنطقة الجنوبية، حيث يوجد أكثر من 60% من السكان غير متصلين بالمياه العامة البلدية.

وتم تنفيذ حملة أخرى تعاونية ناجحة في عام 2007. وعلى مدى عدة شهور، قامت منظمات اجتماعية رئيسية والمديرون المواطنون والعديد من العاملين في سيمابا بتحقيق مشترك لإدارة الشركة في ظل "إدواردو روجاس" Eduardo Rojas (المدير العام 2006-2007). وقد تسبب الفساد الذي زعم أنه تم في ظل إدارة روجاس في خسائر مالية جسيمة للشركة، مما صعب عليها دفع رواتب العاملين، والمخاطرة بالقرض الدولي من بنك التنمية للأمريكتين الذي كان يمول خطة التوسع. وعلى مدار عدة شهور، عمل هؤلاء الفاعلون المختلفون وعلى نحو استراتيجي على تجميع قدراتهم

⁴ جمعية لجان المياه التي تضم مشاركة 120 لجنة، وتمثل ما يصل إلى 600.000 مواطن من المنطقة الجنوبية.

الفريدة وسلطتهم بغرض تجميع وتحليل البيانات المالية للشركة لإثبات الفساد المتفشي الذي كان يجري في الشركة وكان روجاس في الحقيقة مسئولاً. وبعد عدة شهور من الضغط على موظفي الاتحاد والممثلين السياسيين المحليين الذين كانوا حتى هذه اللحظة يؤيدون روجاس على الملأ، وفي تشرين الأول/أكتوبر 2007، صوتت الإدارة بالإجماع على تعليق وفتح تحقيق رسمي للمدير العام على تهم الفساد.

القيود المؤسسية والسياقية على ممارسة ضبط اجتماعي فعال

ولكن هذا التقدم من قبل الفاعلين التشاركيين تعرض لقيود بفعل عدة عوامل تتعلق بكل من التصميم المؤسسي والسياقات الثقافية المحيطة. فقد تم تعويق المديرين المواطنين بصورة واضحة بفعل حقيقة أنهم لا يتلقون تدريباً رسمياً عندما يتولون مناصبهم. وكثير من المديرين المواطنين ممن بدعوا مفعمين بالطاقة ومستعدين لخلق تغييرات إيجابية، سرعان ما طعن في قدراتهم على اقتراح خطط قيمة على المستوى الفني أو التدقيق الفعال في تنفيذها. علاوة على ذلك، فإن توسع الإدارة لتضم ممثلين عن المواطنين لم يتوج بتغييرات في الإدارة الداخلية للشركة بغرض تأهيل واستيعاب هؤلاء الفاعلين الجدد، مثل توفير المعلومات المناسبة للفاعلين غير الخبراء في صيغة يمكنهم استيعابها بغرض التحليل السليم لخطط الشركة وتقارير الأداء.

أضف إلى ذلك وجود تحيز فني داخل فريق العمل الفني والمهني في شركات المياه، وهو ما ينتقص من قيمة الإسهامات من قبل المواطنين العاديين. وكانت الجهود الأولية لخلق اللجان الفنية قد رفضت من قبل المدير في ذلك الوقت والذي كان أيضاً مديراً لكوآوردنيدورا. وهذا الخلاف الداخلي في كوآوردنيدورا أظهر الانقسام الشديد بين الأدوار ذات التوجه الاجتماعي والفني ممن يمثلون التحالف. وما زال هناك انشقاق بين فنيي الشركة والجمهور العام.

فضلاً عن ذلك، فإن حتى الضغط من قبل جمعية اللجان المجتمعية للمياه التي تقدم التوسعات في البنية الأساسية للخدمة لا يمكن أن يوصف كانتصار واضح للضبط الاجتماعي. فقد تم التحايل على العملية من قبل العمدة والحاكم اللذين انتهزا الفرصة لتفعيل قواعدهما السياسية وتهميش الجمعية والمديرين المواطنين من المشروع. وهو

ما يبين ميل النخب السياسية لضبط إمدادات الخدمة بغرض مدها إلى قواعدهم الانتخابية. علاوة على أن النقص في القدرات وسط المديرين المواطنين والمنظمات الاجتماعية منعهم من الاقتراح وبفاعلية خطط قيمة من الناحية الفنية لتوفير الخدمة ونقض الخطط الرسمية التي وضعها العاملون المحترفون في الشركة والتكنوقراط البلديون.

لقد بين النضال ضد عدم كفاءة وفساد سيما أن الاحتجاجات المتزامنة يمكن أن تؤدي ثماراً، فهي لا تواجه الأسباب الجذرية والمشكلات التنظيمية التي تتيح استمرار مثل هذه الأنماط من الأفعال. ومن الواضح في سياق الرغبة الشعبية للمشاركة، أن هناك آليات بعينها يجب أن ترسخ لتسيير هذه المصلحة على نحو استراتيجي. والأداء الضعيف المتواصل والفساد في سيما خلقت انعداماً للثقة بين المنظمات الاجتماعية وموظفي البلدية في مجلس الإدارة ومديري الشركة. وبالرغم من ذلك ففي بعض الحالات قد تكون المنظمات الاجتماعية فعالة في التعاون مع الشركة والموظفين العموميين، وبقي أن ننظر إذا ما كانت علاقاتهم ستتحسن لتشجيع بيئة أكثر فاعلية للحكم الجماعي وأداء الشركة لمنفعة المجتمع الكوشابامبينو بأكمله.

خاتمة

إن الإدارة الجماعية للخدمة العامة على أساس الضبط الاجتماعي يقصد بها توفير شركات مياه ذات أداء جيد وكميات متساوية. وهذا المصير لم يتحقق بعد في كوشابامبا. فهذه التغييرات المؤسسية والثقافية العميقة لا يمكن أن تحدث على مدى زمن حرب المياه أو حتى في أقل من ذلك في إطار إعادة بناء رمزي لإدارة مؤسسة الخدمة العامة.

إن خلق أشكال فعالة من الضبط الاجتماعي* يتطلب خلق مؤسسات تشاركية فاعلة

* مجموعة العمل على الضبط الاجتماعي وموقعها <http://www.aquabolivia.org/controlsocial/> هي إطار اجتماعي لتشجيع التنازل النقدي والتعاون بين المنظمات الاجتماعية المختلفة التي ترتبط جهودها بالضبط الاجتماعي ومشاركة المواطن في بوليفيا.

المشروعان الرئيسان اللذان تتخرط هذه الشبكة فيهما مصممان من أجل:

(1) خلق شفافية أفضل وآليات معززة للتدقيق العام المتعلقة بإدارة سيما،
(2) زيادة دور الجمهور في التخطيط والرصد والتقييم للسياسات والموازنة العامة.

والالتزامات طويلة الأمد وتعاون الإدارة، عن طريق الانخراط الفعال من قبل المواطنين للعمل بصورة بجد وعلى نحو استراتيجي على تطوير مطالب متفق عليها جماعياً بخصوص الخدمة، ومحو الثقافات السياسية والتنظيمية للفساد والاستغلال. بالإضافة إلى الإرادة السياسية للناس، يجب على هياكل صنع القرار في الشركة أن تتعرض لعملية إصلاح بغرض استيعاب قدرات المواطنين بصورة فعالة. على سبيل المثال، إن الحكم الجماعي في شركات الخدمات العامة يتطلب خلق صيغ جديدة من الشفافية التي توفر المعلومات للمستفيدين من الخدمة بصيغة تستوعب الحاجات والمصالح الخاصة بالمشاركين من غير الخبراء. علاوة على أن المنظمات الاجتماعية التنافسية يجب أن تعمل على تطوير قدرات جديدة وعلاقات استراتيجية مع موظفي الشركة والسياسة المحليين بغرض الدخول والمفاوضة بفاعلية على مطالبهم من أجل الخدمات ورصد أداء الشركة. في ظل هذه الظروف، يمكن للحكم التشاركي الديمقراطي أن يوفر أداءً جيداً ومؤسسات للخدمة العامة المتكافئة التي تحترم وتستجيب للمطلب والحاجات الاجتماعية للمجتمع المقصود بالمنفعة ككل.

وبالرغم من أن كثير من الانتكاسات في سيمابا يجب مواجهتها في جدل واسع حول الضبط الاجتماعي، فمن الأهمية أيضاً وبالدرجة نفسها التركيز على مواطن قوتها البازغة والتأثيرات الإيجابية التي لا تسعى إلى تطوير هذه العملية التي حققتها ليس فقط في كوشابامبا بل في حركة عدالة المياه العالمية أيضاً. والخبرات التي حدثت في سيمابا إنما تنعش الجدل التقدمي حول دلالة مفهوم نماذج الحكم الجماعي. وحيث تتضح حركة المياه العالمية وتقوي من مطالبها من أجل حكم جماعي، فإن هذه التجارب الأولية توفر خبرة مهمة جداً وتعلمًا جماعياً يمكن أن يضع الأساس لاستراتيجيات متعمقة للنشطاء من أجل بناء روابط وحكم تشاركي متمكن مستدام في مؤسسات الخدمات العامة على مستوى العالم.

التجربة الفنزويلية في النضال من أجل خدمات مياه وصرف صحي

بالناس ومن أجلهم

بقلم: سانتياغو أركونادا رودريغيس*

جزء من العملية الدستورية

في شباط/فبراير 1999، تولى الرئيس هوجو شافيز رئاسة فنزويلا. وبين آذار/مارس ونيسان/إبريل عين الفريق المسئول عن قطاع المياه، وفي أيار/مايو نظم هذا الفرق المسئول عن خدمات مياه الشرب والصرف الصحي ورشة عمل لكبار النشطاء الاجتماعيين. وقد تميزت الوفود بخبرات متنوعة وكانوا من الاتحادات العمالية والطلاب والبيئيين ونشطاء الحركة التعاونية، والأكاديميين وأتوا من الأحياء ومن جماعات ثقافية. وكان هدفهم، هو توضيح ما كان معروفاً من أول حزيران/يونيه 1999، بالإدارة المجتمعية لشركة مياه العاصمة كاراكاس، "هايدروكابيتال" .HIDROCAPITAL

وفي ورشة العمل ناقشوا خبرة ما يسمى بالجدول الفنية للمياه Water Technical Tables (Mesas Técnicas de Agua) أثناء الحكومة البلدية لـ "أرستوبولو إستوريز" Aristóbulo Istúriz (1993-1996) في كاراكاس، لاسيما في أحياء "آنتيمانو" Antimano والفال El Valle. وقد تم انتخاب بعض العناصر من هذه الخبرة وتمخضت مناقشتها عن مقترح لتناول المشكلات المتعلقة بمياه الشرب والصرف الصحي. وهذا تحليل تطور المقترح في البلاد بعد السنوات الخمس الأولى من وجوده.

* سانتياغو أركونادا Santiago Arconada Rodríguez مروج مجتمعي يعمل في المقر الرئيسي للشركات العامة للمياه لفنزويلا (هايدروفن).

مقترح تنظيمي مجتمعي

إن مشكلات خدمة مياه الشرب والصرف الصحي لم تشمل فقط نقص الخدمة، بل أيضاً الفوضى في شبكة المياه بسبب نقص التخطيط الحضري في مدن فنزويلا. وهذا ما ينطبق بشكل خاص على كاراكاس وبقية المدن في منطقة العاصمة التي كانت تحت مسؤولية شركة مياه العاصمة.

ومن البداية، كان مقترح الجداول الفنية للمياه والمجالس المجتمعية يقصد به إعادة إرساء انخراط المواطنين وإشراكهم. وحتى انعقاد تلك الاجتماعات الأولى، كانت العلاقة بين المجتمعات والمرفق العام للمياه والصرف الصحي (وهو المتمثل هنا في شركة مياه العاصمة) محدودة بمظاهرات أغلقت الشوارع واحتلت المكاتب احتجاجاً على عدم قدرة شركة مياه العاصمة على توفير مياه الشرب. (كانت الإدارة المجتمعية لشركة مياه العاصمة قد بدأت في صيف 1999، بعد الانخفاض الحاد في عام 1998 بسبب "إل نينيو" El Niño). وقد أقرت تلك الاجتماعات الأولى أنه لم يكن يوجد سوى التنظيم المجتمعي لحل المشكلات الخطيرة التي تؤثر على أماكن كثيرة.

وكانت الجداول الفنية للمياه طريقة من تنسيق كل المعرفة التي يمتلكها المجتمع حول شبكة مياههم بموارد بشرية وفنية ومالية تنتمي إليهم من خلال الشركة العامة للمياه. وقد بدا هذا ضرورياً لتعبئة المهارات المطلوبة لحل المشكلات وما أشار إليه المقترح من تغييرات ضخمة.

إن الاستغناء عن نموذج الدولة الراعية التي تقوم بالإحلال محل المواطنين بدلاً من تدعيمهم، كان مشروع الجدول الفني للمياه، عملياً، هو استجابة المواطنين لشركة المياه العامة حول كيفية التعامل مع أية مشكلة. وقد كانت هناك ثلاث مهام يجب إتمامها:

1. الاتفاق العام- الذي ينبغي ألا يعتبر كحساب صافٍ، بل كأشعة سينية للمجتمع الذي يضم جميع النقاط المرجعية للحصول على صورة دقيقة للوضع الذي يواجهونه؛

2. الخريطة- رسم يقوم به المجتمع للطريقة التي تكون عليها الخدمات في

المنطقة. وبهذا يكون هناك استعادة للذاكرة الجماعية الخاصة بتوصيل الخدمة. وهو ما يسمح للجميع بأن يفهموا المشكلات التي سببها النمو في المنطقة، والمحاولات لحل المشكلات. وهذا المعطى مفتاح لوضع الحل. وهو يساعد أيضًا الشركة العامة للمياه على فهم أفضل لشبكات المياه التي تم بناؤها بسواعد الناس؛

3. التشخيص- هذه الخطوة هي ببساطة المعالجة الجماعية للمعلومات للوصول إلى تشخيص للمشكلة وصياغة خطة عمل للأعمال والإصلاحات والصيانة.

وتشكل المجتمعات التي تنظم أنفسها في الجداول الفنية للمياه، مع ممثلي الشركة العامة للمياه، والموظفين المنتخبين في الحكومة المحلية (العمد، والمستشارون، أو هيئات الأحياء) جميعهم يشكلون مجلس مجتمعي للمياه.

وهناك عمليات معلوماتية مختلفة تتم في هذه المجالس: من المجتمعات المختلفة إلى شركة المياه وممثلي الحكومة المحلية؛ ومن شركة المياه والسلطات المحلية إلى جداول المياه؛ وبين جداول المياه نفسها. هذا التبادل للمعلومات يمكن المجتمعات وبصورة متزايدة. وللمجلس ميزتان رئيستان: أنه عام وأنه يجتمع بصورة منتظمة. وهو ما يعني أنه مفتوح لجميع المواطنين دون استثناء، وأنه يجتمع بشكل منتظم وفي مكان معروف، وله ثلاث وظائف رئيسية:

- (1) يضع الأولوية للقضايا من جميع الحاجات المحددة. واضعًا في عين الاعتبار الموارد المتاحة، ويضع خطة عمل وفقًا للأولويات المحددة بشكل جماعي.
- (2) ينظم البرامج. فكل من شركة المياه والمجتمع يتولون التزامات. ويضع المجلس أجندة للعمال ويخصص الموارد لكل مهمة.
- (3) ويتابع. المهمة الرئيسية للمجلس أن يمارس الضبط الاجتماعي على الشركة العامة. ودائمًا ما تبدأ الاجتماعات بالأسئلة نفسها: ما الذي اتفقنا عليه؟ ماذا فعلنا؟ ما الذي لم نفعله ولماذا؟ وهكذا.

بعد خمس سنوات

مر أكثر من خمس سنوات وقد تم تبني المقترح الأصلي للجداول الفنية للمياه والمجالس المجتمعية من قبل معظم الشركات العامة للمياه في البلاد. وهناك طرق مختلفة لنظم الدعم للشركة الرئيسة "هايدروفن" HIDROVEN والشركات المعتمدة على الحكومة الإقليمية من المشاركة المجتمعية التكاملية.

وقد مرت شركات المياه العامة بخبرات التحول التي جاءت من مقابلة ملاكها، المواطنين. فالمجتمعات التي رسمت الخرائط الأولى لواقعهم منذ خمس سنوات مضت، وكانوا معبئين بفعل عدم وجود المياه في الصنابير لديهم يصوغون الآن مشكلاتهم في سياق وضع المياه في المنطقة.

كما أصبحت مياه الصرف على جدول الأعمال، وتم إقرار الصرف الصحي كي يكون الأكثر حاجة إلى إصلاح البنية الأساسية من أجل منع الأمراض والمآسي. وازداد أيضاً الاستثمار في البنية الأساسية زيادة كبيرة في الأحياء ذات الكثافة السكانية العالية.

والمعلومات التي في أيدي المجتمع حول وضع شركتهم العامة للمياه، والخاصة بالبنية الأساسية والموارد المائية التي يعتمدون عليها خلقت فكرة جماعية لمشكلات المستقبل.

وقد صارت هناك عملية لتنظيم المناطق المختلفة لخدمات مياه الشرب والصرف الصحي إلى تعاونيات. فالتعاونيات العمالية تنمو في قطاع المياه كجزء من عملية إزالة الوسطاء بين من يقومون بالعمل والشركة التي عليها صياغة وتخطيط العمل والتفتيش عليه. وهو ما يعد في الوقت نفسه علامة على الضبط المتزايد للمجتمعات المنظمة على خدماتهم الأساسية. وقد استمروا في هذا العمل المتنوع مثل تجميع ومعالجة وتوفير وتنظيم المياه عن طريق شبكات على مستوى البلاد كله.

بعض الأمثلة الممثلة:

(1) في كاركاس (منطقة العاصمة) التي يديرها المجلس المجتمعي للمياه لـ

"أنتمانو"، هناك نموذج دوار للفنائة ولا يمكن توفير المياه للجميع في وقت واحد. وعلى مدى السنوات الخمس الماضية، أصبح هذا المجلس يتحكم في جدول الكميات للمنطقة ويجرب طرق مختلفة لتحسينه. وتعد الطريقة التي يستخدمها المجلس كأداة للتحكم في خدمات المياه طريقة متميزة.

(2) في ولاية "زوليا" Zulia، يتمثل المجلس المجتمعي لـ "بايس" Páez في البلدية التي تتمثل الأغلبية فيها في شعب الوايو wayúu الأصلي. وكان نظام المياه فيها الذي يسحب المياه من نهر "غوسار" Guasare ويرسلها إلى جميع المستوطنات البشرية التابعة للبلدية، يعمل بأقل من قدرته بسبب عدم الانتهاء من بعض الإصلاحات. وبمجرد أن تأسس المجلس المجتمعي، قاموا بتحقيقات أدرك فيها المجتمع أن الإصلاحات لم تكن قد تمت. ولم يقوموا فقط بالتصرف لتشغيل الخدمة بقدرة أعلى، بل أيضاً نظموا جمعية تعاونية من العمال لتشغيل النظام.

(3) وفي ولاية "سوكريه" Sucre يتولى المجلس المجتمعي لـ "كلافينو" Clavellino مشكلات إدارية خطيرة. فالنظام يحمل المياه من شمال جبال فنزويلا الشرقية إلى شبه جزيرة "أرايا" Araya ومدينة "كاروبانو" Carúpano في "إدو" Edo، و"سوكر" و"إسبارطا" Esparta. ويعمل المجلس المجتمعي للوصول إلى الاتفاق مع عدد كبير من الناس الذين يأخذون المياه من النظام وإيجاد حل لكثير من المشكلات المختلفة.

خاتمة

قد يكون من السهل الزعم بأن جميع المشكلات والفوضى التي أثرت على عمل شبكات المياه المختلفة قد تم حلها في السنوات الخمس الماضية. لقد تم بناء كثير من الكيلومترات من الأنابيب، ولكن كثيراً منها وأكثر مازال مطلوباً. والواقع الآن أن خدمة المياه الفنزويلية تصبح في يد المواطنين يوماً بعد يوم، والكثير منها تحت سيطرتهم بصورة لم تحدث مطلقاً من قبل. والحالة أيضاً أن هناك عدداً متزايداً من

المجتمعات لم تعد تفكر ليس فقط في ضوء الحصول على المياه أو صنابير مياه في بيوتهم بل في ضوء إدارة مواردهم المائية.

التغطية القومية لخدمات المياه والصرف الصحي في فنزويلا 1998-2006

2003	2002	2001	2000	1999	1998	
89.27	87.65	86.37	85.15	83.66	81.57	تغطية مياه الشرب (النسبة المئوية لجملة السكان)
71.69	71.27	68.51	66.96	64.38	63.77	تغطية الصرف الصحي (النسبة المئوية لجملة السكان)

جداول دورات المياه الفنية (تشرين الأول/أكتوبر 2004)

جداول دورات المياه الفنية	مرفق المياه
9	HIDROANDES-BARINAS
10	HIDROANDES-TRUJILLO
1.088	HIDROCAPITAL
96	HIDROCARIBE
42	HIDROCENTRO
144	HIDROFALCON
476	HIDROLAGO
10	HIDROLLANOS
24	HIDROPAEZ
41	HIDROSUROESTE
24	HIDROLARA
29	AGUAS DE MONAGAS
2	AGUAS DE PORTUGUESA
1.995	الإجمالي

الإحصاءات من "هايدروفن"، الشركة الهيدرولوجية لفنزويلا ووزارة البيئة والموارد الطبيعية.

ضد التيار: توفير المياه في أيدي المجتمع في سافلوغو، غانا

بقلم: الحسن آدم*

غانا، إحدى دول غرب إفريقيا، يسكنها حوالي 20 مليون نسمة. وقد مرت البلاد بعهد السيطرة الاستعمارية من قوى أوروبية مختلفة، تشمل الهولنديين، والبرتغاليين، والدانمركيين، والألمان، والبريطانيين الذين نهبوا ثروات الأمة (الذهب، والأخشاب، والناس). وكان قد تم إحلال الاسم الاستعماري ساحل الذهب Gold Coast باسم غانا بعد استقلال البلاد عن بريطانيا عام 1957 وأصبحت جمهورية في عام 1960.

وتوفير الخدمات الأساسية في البلاد أيام كانت ساحل الذهب كانت تلبى حاجات الإدارات الاستعمارية ورعاياها الذين عاشوا في قلاع محصنة، لاسيما في البلدات الساحلية. وكان كيب كوست Cape Coast مقر الحكومة الاستعمارية هو المكان الأول الذي دخلته مياه الشرب، وذلك عام 1928. وبعد تلبية احتياجات المستعمرين، تم مد المياه إلى الفريق المساعد للإدارة الاستعمارية. وبعد أن تم إرضاء هذه الطبقات وقتها فقط قامت الإدارة بمد المياه إلى عامة الناس في شكل "مواسير عمودية" جماعية، أي صنابير خارج المنازل توضع في الغالب في أماكن عامة مثل المدارس، والمستشفيات، والأسواق. وعندما تولت الحكومة القومية السلطة عام 1957 وفي عهد إنجاز مطالب الحكم الذاتي، قامت بإنشاء هيئة إمداد المياه تحت رعاية وزارة الأعمال والسكن وذلك في عام 1958.

وفي عام 1965، قام البرلمان بإنشاء المجموعة الغانية للمياه والصرف الصحي Ghana Water and Sewerage Corporation. ككيان قانوني وعام مسئول عن توفير المياه وإدارة مواردها. ولم تكن هذه النقطة شيئاً خارجاً عن المألوف؛ فمعظم البلدان المستقلة حديثاً كانت تشرع في التنمية تحت قيادة الدولة. وقد خلق هذا الترتيب مؤسسة بيروقراطية مركزية ضخمة جعلت الأمر شبه مستحيل بالنسبة لصنع القرار

* الحسن آدم- يعمل مع التحالف الوطني ضد خصخصة المياه National Coalition Against Water Privatisation (NCAP)

على مستوى إقليمي بل وأقل على مستوى المقاطعة أو الوحدة. وكانت لبيروقراطية الدولة عقباتها الخاصة بها بسبب إبعاد الجمهور العام عن المشاركة الفعالة في صنع السياسات.

وبغرض التغلب على هذه التحديات، اعتقدت الدولة ومانحوها الرئيسون أنه من الأفضل فك المركزية في بعض عمليات مجموعة غانا للمياه والصرف الصحي. وكان يوجه المانحين، ولاسيما البنك الدولي، فكر المدرسة الاقتصادية الكلاسيكية الجديدة، ورأوا أن تفكيك المركزية خطوة نحو تقليل نفقات الحكومة ونفوذها على توفير المياه. وقد تم تفكيك المركزية منذ عام 1970 وحتى 1985، ولكن النتائج لم تساو الأهداف؛ فالمشهد السياسي أسهم هو الآخر في عزل الخدمات عن المستهلكين. وسيطر الجيش على السلطة السياسية وعمليات صنع القرار، واستبعدوا تماما مشاركة المواطن. وقد سيطر الحكم العسكري (PNDC) على المشهد السياسي من 1981 إلى 1992، عندما ألقى بنفسه في حزب سياسي (الحزب الوطني الديمقراطي) تحت قيادة "رولنجز" J. J. Rawlings وفازوا في الانتخابات من 1992 إلى 2000. ولم يقيم الحكم العسكري باستبعاد أصوات المواطنين فحسب، بل اتبعوا الأجندات الاقتصادية التي رسمها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي حرفياً.⁵ وكان اقتصاد غانا محتقياً به من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي كنموذج، وشهد عهد الحكم العسكري فساداً مطلق العنان في القطاع العام.

وقد حاصر هذا الفساد مجموعة غانا للمياه والصرف الصحي، حيث كان قد تم تكريس هذا الفساد وإعادة هيكلته بقصد من أجل سياسات مالية، وهو ما أسفر عن طرد 2000 عامل خلال الأعوام من 1990 إلى 1993. وتعاقدت الحكومة والمانحون مع شركة التامز Thames البريطانية للمياه لتقوية القدرات الإدارية والمالية للشركة الغانية للمياه والصرف، وذلك من خلال الدعم المالي من البنك الدولي (قرض مشروع 1342 غانا). وقد أمدت غانا شركة التيمز بمبلغ 13.5 مليون دولار عبر قرض البنك الدولي. وقد تم تنفيذ صفقات مماثلة حتى عام 1997، وفي نهاية المطاف فشلت إعادة الهيكلة في توفير مياه الشرب لمواطني غانا ومضت الشركة في سبيلها إلى أزمة كبيرة.

⁵ 1 The PNDC/NDC instituted the IMF and World Bank's Economic Recovery Programme (ERP) and Structural Adjustment Programme (SAP).

وقد أعطى انهيار المرحلة الأولى من برنامج التكيف الهيكلي النيوكلاسيكي الطريق لمزيد من النماذج الاقتصادية الأصعب. فقد جاءت المرحلة الثانية بتدهور ضخم بالتركيز هذه المرة على تحويل الموارد العامة إلى القطاع الخاص. وفي عام 1993 قبلت حكومة الحزب الوطني الديمقراطي توصيات البنك الدولي بإعادة هيكلة قطاع المياه تهيؤاً للخصخصة، وهي العملية التي زادت من تدهور الوضع المتأزم ومحنة الريفيين الذين يواجهون أثقل الأعباء من ناحية المياه، لأن الحكومة تخلت عن مسؤولية إمدادهم بالمياه وأعطتها إلى سلطات محلية ضعيفة الموازنة وأشخاص خيرين لا يمكن الاعتماد عليهم. وسعيًا لبيع مجموعة غانا للمياه والصرف دخلت حكومة الوطني الديمقراطي في مفاوضات مع شركة "أدوريكس" للمياه (فرع من "إنرون" ENRON). وكانت هناك كثير من السحب العالقة فوق هذه الصفقة، وقد قبل فيما بعد أن وزيراً من الوزراء قبل رشوة 5 ملايين دولار من أدوريكس في عام 1995. ولم تستطع الحكومة المضي قدمًا في اتفاق الشراكة مع القطاع الخاص PSP في عام 1996 الذي كان عام الانتخابات، ونشر فضيحة الرشوة من شأنه أن يكون محددًا حاسمًا لشأن حملتهم.

وبعد الفوز بالانتخابات في عام 1996، استمرت حكومة الوطني الديمقراطي في تمهيد السبل لخصخصة المياه. وقد أشرفت هيئة موارد المياه على إعطاء حقوق وتصاريح المياه فاتحة الباب على مصراعيه لبيع هيئات المياه إلى شركات خاصة وأفراد. وفي عام 1999، دمجت الحكومة شركة غانا المحدودة للمياه كشركة عامة محدودة المسؤولية القانونية واضطلعت بمسؤولية عن 100 نظام حضري لشرب المياه كبيرة نسبيًا. وفي ظل عملية الخصخصة تم إعادة تصنيف هذه الـ 100 نظام إلى 69 نظامًا وتم تخصيصها في وحدتي عمل كي يتم بيعهما إلى شركتين منفصلتين. وكان من المفترض أن تُوجر الـ 100 وحدة لمدة تتراوح من 10 إلى 25 سنة.

وقد اشتعلت موجة من المعارضة للسياسات النيوليبرالية في عام 1995 وأطلق عليها اسم "كومي بريكو" Kume Preko - قاومت تحركات الوطني الديمقراطي لتحرير الاقتصاد. وتم تنظيم مظاهرات جماهيرية ضخمة ردت الدولة عليها بقتل أربعة من المتظاهرين. وفي مقدمة المتظاهرين كانت قيادة أكبر حزب معارضة في ذلك الوقت الحزب الوطني الجديد New Patriotic Party. وقد أصبح هذا الحزب فيما بعد هو

الحزب الحاكم، ولكنه غير مساره بعد ذلك وبدأ أيضاً في تعزيز الخصخصة.⁶ وفي عام 2001 تم تنظيم ورشة عمل للأطراف المعنية، قام بتنظيمها "مركز التنمية الاجتماعية المتكاملة" في العاصمة أكرا، وذلك للنظر في إيجابيات وسلبيات الشراكة مع القطاع الخاص. وفي نهاية ورشة العمل أدرك المشاركون أن خطة الشراكة مع القطاع الخاص التي كانت قد وضعت على الرف أيام الحزب الوطني الديمقراطي وأعيد تنشيطها مع حكومة الوطني الجديد بقيادة "جون كوفور" John Kufour كمقترح ليس من شأنه أن يوفر المياه على الإطلاق، خاصة إلى الفقراء. وقد تم التوقيع على إعلان وشكل الموقعون التحالف الوطني ضد خصخصة المياه National Coalition Against Privatisation of Water.

وقد ضمت عضوية هذا التحالف جميع أطراف المؤسسات المدنية في البلاد: العمال المنظمون، والطلاب، والمجتمعات والمنظمات غير الحكومية. ومنذ بداية الحملة حملت الحكومة بشدة على الأعضاء واتهمتهم بالإرهابيين واللاوطنيين وغيرها من الصفات. ولم ترهب أعضاء التحالف إعلانات الصحف الحكومية لتشويه سمعتهم. وكانت الحملة الواسعة تدور بتوجيهات سكرتارية إعادة هيكلة قطاع المياه، وهي مجموعة تعمل برعاية البنك الدولي وهيئة المملكة المتحدة للتنمية ووزارة التنمية الدولية.

وكانت الحجة المبدئية في تدعيم خصخصة شركة غانا للمياه والصرف أنه ستكون هناك أموال أكثر للمرفق بعد تنفيذ المشروع، ولكن هذه الحجة كانت خاطئة. لقد كان هناك وعد أولي بمبلغ 500 مليون دولار من المانحين الدوليين وكان من الممكن تسليفها للشركة بدون أرباح. والشركتان الأخيرتان اللتان ستفوزان بالعطاءات مجبرتان على مساهمة كل منها بمبلغ 70 مليون دولار لكل وحدة من وحدات الأعمال. وقد تم الطعن في هذا المبلغ وتم تخفيضه إلى 30 مليون دولار. وبعد فترة قصيرة من رفض

⁶ أحد الأعضاء القياديين في التحالف الوطني ضد الخصخصة، "خان داباه" Kan Dapaah، كتب في إحدى الصحف القومية اليومية "دفاعاً عن المجموعة الغانية للمياه والصرف الصحي" أوقفوا الذبح. (Daily Graphic, August 4, 1999, p7) وقد كانت مقالته نقدية لاذعة حول عملية الخصخصة ولكنه أصبح الآن وزير مؤيد ومساند لمشاركة القطاع الخاص.

الشركات الخاصة تسديد هذه المبالغ الصغيرة لشركة غانا للمياه والصرف، متعللة بتدهور سعر الصرف وعدم الاستقرار السياسي بعد هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر 2001 والصراعات الحربية في غرب إفريقيا كأسباب جعلت الاستثمار غير محبذ هناك.

ووفقاً للبنك الدولي، وفي عرض طرح وقت كتابة هذا الفصل يتمثل في عقد إيجار لمدة ثلاث سنوات امتد إلى خمس سنوات، وهي المدة التي ستكون فيها المخاطر السياسية والمالية أقل في المنطقة الجنوبية. في جوهر الأمر تم تحميل جميع المخاطر على الجمهور، بينما ذهبت جميع الأرباح إلى المشغل التابع للقطاع الخاص.⁷ وسوف يتم إلغاء الديون عن شركة غانا للمياه والصرف، وشركات المياه الخاصة ليست مطالبة بعمل أية استثمارات ذات أهمية.⁸ بالإضافة إلى ذلك سمح للشركة الأجنبية بإرسال 100% من أرباحها إلى أرض وطنها دون أية التزامات بإعادة الاستثمار في شركة غانا للمياه والصرف. لذلك، فسواء كان الإصلاح ناجحاً أو فاشلاً، فإن المشغل الخاص سوف يجني أرباحاً بينما ستغوص الحكومة الغانية في مزيد من الديون.

وقد قدر السيد "لامبتي" Lamptey المدير الإداري لشركة غانا للمياه والصرف أن الشركة تتطلب 100 مليون دولار سنوياً لتوفير مياه آمنة على أسس ملائمة. وفي الوقت الحالي، توجد لدى الشركة العامة موازنة ما بين 135-145 مليون دولار لمدة تزيد عن الخمس سنوات. لذلك، سوف يكون هناك سحب استثمارات من شركة غانا للمياه والصرف، حيث إنها ستعمل على موازنة قوامها 27-29 مليون دولار فقط كل عام في إطار الشراكة مع القطاع الخاص. وسحب استثمارات تقدر بـ 17 مليون

⁷ وفقاً لعقد خدمة الإدارة الجديدة، وبعد 42 شهراً من عملية عقد الخدمة، قدم المشغل الخدمة لمدة ستة أشهر مع ملاحظة أن إنهاء العقد يكون ممكناً عند بلوغ هذه المدة. وفي قراءة ما بين السطور، تنص وثيقة العقد على أن 42 شهراً بعد استخدام الأموال العامة لإلغاء الدين للهيئة الغانية يتحول العقد إلى إيجار.

⁸ وقد أصبح هذا واضحاً في اجتماع فحص وثيقة العطاء. فقد سألت الشركات الخاصة ما إذا كان من المتوقع لهم أن يخدموا دين هيئة غانا للمياه GWCL، وذكر "أليكس ماكفيل" Alex McPhail، من البنك الدولي أن وضع 500.000 دولار كرأس مال عمل كان مطلوباً وسوف يتم إعادته كاملاً في نهاية العقد (ص 5 من العقد). حتى في حالة أن صحيفة الحقائق في البنك الدولي حول عقد الإدارة تذكر أن الشركة ليست مطالبة بالاستثمار في أو توسيع قطاع المياه.

دولار سنوياً من الشركة سوف يسبب ضرراً بالغ الأثر لقطاع المياه. وبغرض تنمية الموارد اللازمة لتشغيل شركة غانا للمياه والصرف لن يوفر المتعهد الخاص رأس المال بل سيتحمل مستهلكو مياه الشرب التكلفة برسوم متزايدة. فالحكومة والمانحون يجدون أن من الصعب عليهم إخبار الناس بحقيقة أن شركات القطاع الخاص التي سبق تقديمها على أنها مستثمر استراتيجي هي في الحقيقة مديرون إستراتيجيون. في الوقت نفسه فإن البنك الدولي قد شرع في استراتيجية جديدة للحصول على تدعيم رؤساء القبائل بغرض كسب مواطني غانا للشراكة مع القطاع الخاص.

كان رئيس البنك الدولي "وولفينسوهن" Wolfensohn قد تعهد بمبلغ 30 مليون دولار لرئيس أشانتي Ashanti لتمكينه من توفير خدمات المياه والصرف الصحي لبعض المجتمعات على مستوى غانا. وهذا بالرغم من حقيقة أن الرئيس ليس لديه خبرة سابقة في المياه والصرف الصحي وليس مسئولاً ديمقراطياً أمام أحد.

ومنذ أن دفعت الحكومة والمانحون (بدعم بعض منظمات غير حكومة مثل "ووتر أيد" WaterAid) بقوة نحو بيع شركة غانا للمياه والصرف إلى سويس Suez أو فيوليا Veolia أو بايوتر Bewater بدأت استثمارات نحو الشركة الغانية في الاهتزاز. وأصبح الوضع عبارة عن نوبات نقص خارج السيطرة واستمرار المتعهد الخاص في الاستفادة من الوضع بسحب المياه من ينابيع بسيارات مخصصة، وبيعها بنسبة زيادة 600% عن السعر الأصلي، وهو ما مثل عبئاً لا يمكن لمعظم المستهلكين تحمله. وبالطبع كانت المناطق الريفية الأكثر تأثراً. كما تفشي أيضاً مرض الدودة الغينية⁹ بسبب تلوث المياه، وتحتوي غانا على ثاني أكبر معدل إصابة من هذه الحالات حتى بالرغم من مكافحتها منذ عشر سنوات مضت.

⁹ مرض الدودة الغينية هو أحد أمراض المناطق الأكثر تخلفاً حيث يسود الفقر و انعدام أسط الخدمات. يصيب المرض سكان القرى الذين يعتمدون في شربهم على مياه الترع و البرك و المستنقعات الملوثة بالديدان، و تنتج الإصابة عن طريق شرب الماء الملوث ببرقات طفيل. الدودة الغينية، تحتاج الدودة لفترة حضانية تلتسب عاماً كاملاً داخل جسد الشخص المصاب لتكتمل نموها. خلال فترة الحضانية لا تظهر أية أعراض، أو علامات للمرض. تبدأ متاعب المرض، نظهر فقاعات على سطح حلد الساق، أو القدم سرعان ما تفتح و تبدأ الدودة في الظهور مرة خلال حرق فر الساق، أو القدم و عادة ما يتم ذلك داخل البرك و الترع لبحاً اليها المرض، عادة لتخفيف حدة الألم، حينها تبدأ الديدان في الظهور وإطلاق الآلاف من يرقات طفيلي الدودة الغينية داخل الماء. لمزيد من المعلومات، انظر:

<http://www.sudaneseonline.com/cgi-bin/sdb/2bb.cgi?seq=print&board=251&msg=1186341456&rn> المترجم.

سافلوغو: حالة الاستثمار والتحكم العام

لقد تبين أن التحكم المجتمعي في موارد المياه أمر ممكن عن طريق جماعة أصيبت بمرض الدودة الغينية كما تدعى في سافلوغو في شمال غانا، وهي بلدة صغيرة سكانها من الفلاحين ومتوسطي الحال من الرجال والنساء يبيعون المنتجات الزراعية. وهي أيضاً في واحدة من المقاطعات التي تنتشر فيها الدودة الغينية بشكل وبائي. سافلوغو بها 20.000 نسمة بها 600 حالة مصابة بمرض الدودة الغينية، وبحكم الضرورة أصبح هذا المجتمع قادراً على تطوير نموذج لتوزيع المياه قائم على تحكم المواطنين في المياه وهو ما تم تشجيعه والاحتفاء به من قبل النشطاء المحليين في قضايا المياه، ومتعهدي تقديم المياه والنشطاء الدوليين أيضاً.

وكانت الإنجازات ممكنة في سافلوغو بسبب ضخ أموال وموارد بشرية من الحكومة المركزية الممثلة هنا في شركة غانا للمياه والصرف ومنظمات غير حكومية دولية (اليونيسيف، و World Vision، GLOBAL 2000). وقد توجهت هذه المنظمات بالتعاون مع المجتمع المحلي لشركة غانا للمياه والصرف لبيع المياه جملة إلى المجتمع المحلي ليقوموا هم بتوزيعها.

وبتولي مهمة التوزيع، كان المجتمع المحلي قادراً على تقليل الإهمال في استخدام المياه ووضع تعريفة أسعار أقل والقيام أيضاً بالصيانة الروتينية وبعض التوسعات للوصلات.¹⁰ وقد تم وضع التعريفة للأسعار من قبل إدارة المياه المجتمعية وهي تعتبر مدعومة، ومن ثم فهي قابلة للتحمل مالياً حتى لدى الفقراء والمسنين. وحتى كتابة هذا الفصل، كانت حالات الدودة الغينية غير معروفة في سافلوغو. وقد زادت إمكانية الوصول إلى المياه إلى 74.4% مقارنة بالمتوسط القومي 36% لسكان الريف.¹¹

كيف يمكن تكرار هذا النموذج في أجزاء أخرى من البلاد والعالم ككل؟ أولاً، يجب أن

¹⁰ بالنسبة لأية كمية من المياه، تسمح هيئة المياه بما يصل إلى 5% فاقد في النقاط البارزة، حيث، تعتبر لجان المياه ما يصل إلى 95% من المياه المزودة للأقسام المعنية.

¹¹ تقرير حول نموذج المشاركة المجتمعية العامة لتزويد المياه في غانا: دراسة حالة نظام المياه في سافلوغو"، مركز التنمية الاجتماعية المتكاملة والمشاركة المجتمعية للصحة والتنمية، Integrated Social Development Center and Community Partnership for Health and Development, 2002.

يكون هناك استثمار عام في الرأسمال الضخم المرتبط بتنمية البنية الأساسية للمياه. فالمجتمعات المحلية لا يمكنها تعبئة الاستثمارات المطلوبة لمثل هذه الأنماط من المشاريع بمفردها. وينبغي أن يكون المجتمع المحلي حاصلاً على مهمة تولي التحكم الكامل في المرفق وتوزيع مياه هذا المرفق، مع بناء القدرات في إدارة المشروع والرصد. وجزء من هذا ينبغي أن يتضمن كيفية تجنيد الفنيين المهرة، ويفضل أن يكونوا من السكان أو غيرهم ممن لديهم حس بالانتماء المجتمعية. والمهمة الرئيسية لإنتاج المياه ينبغي أن تكون مسئولية مؤسسة عامة أكبر. في حالة غانا كانت هذه المؤسسة ممثلة في شركة غانا للمياه والصرف.

واستدامة مثل هذه المنظومات العامة تكون مضمونة عندما تتوفر الأموال العامة لتدعيمها. وأيضاً الاعتراف بأن المستهلكين وأعضاء المجتمع المحلي يمكن أن يسهموا بصورة مفيدة في إدارة المرافق والشفافية في عملية صنع القرار في المرافق تعد أمراً مهماً في هذا السياق. وإشراك المستهلكين والمجتمع المحلي لا شك يقي من انعدام الثقة ويساعد في بناء ثقة عامة في الإدارة. فالخلافات المرتبطة بتجميع التعريفات لن تظهر إذا كان المستهلكون والمجتمع المحلي منخرطين في العملية.

ومع ذلك فإن التيارات الاقتصادية الدولية الحالية أسفرت عن نقص الأموال في المؤسسات العامة وتقويضها. وهذا خطر كبير يواجه نجاح المبادرات من نوع ساقلوغو. والأزمة العامة في مياه الحضر في غانا إنما حدثت بسبب نقص الاستثمارات وعمليات التمهيد للخصخصة، والتي بدورها الآن تؤثر أيضاً على أداء منظومة ساقلوغو. لقد بدأت شركة غانا للمياه والصرف في "تأمل" Tamale المورد الرئيس لمياه الشرب إلى ساقلوغو بترشيد مياهها، وهو ما أثر على ساقلوغو بشدة. والدرس المستفاد هنا يكمن في أننا لا يمكننا ضمان الأداء الناجح لمجتمع محلي في ظل الأزمة. وقضية مد المياه للجميع ينبغي دائماً أن ترى في ظل سياق أشمل. ويجب أن تكون هناك سياسة عامة وهدف عام مشتركاً. فقد أقرت المؤسسات الخاصة بهذا وتحاول بجديّة أن تأسس سياسة مياه عالمية تسيّر نحو الخصخصة. وما علينا فعله هو النضال من أجل تجميع التمويل العام والتحكم في موارد المياه والإدارة. وهذا ما سيضمن التخصيب المتنوع للأفكار والموارد من أجل الخير العام.

الأرجنتين: التعاونيات العمالية تتولى مسؤولية إنرون"

بقلم: جيليرمو أموريبيتا*

شهدت تسعينيات القرن المنصرم بيع أكبر الأصول في تاريخ الدولة الأرجنتينية مع تسليم الخدمات العامة في امتياز لقطاعات الأعمال الوطنية وعبر الوطنية، أصبح نموذج محزناً "لنجاح" السياسات النيوليبرالية بالنسبة للدول النامية.

ومنذ عام 1990، تولى القطاع المحافظ في السياسة الأرجنتينية الحكم، وبدأ البيع المنظم للشركات العامة، من الصناعات المعدنية إلى النفط، بما في ذلك النقل الجوي والبحري والبري، والاتصالات الهاتفية والتأمينات والمعاشات والمطارات، إلخ. حتى أنهم تخلوا عن امتيازات للكهرباء والمياه والصرف الصحي والغاز وجميع الخدمات التي تقدمها الأمة إلى مواطنيها.

وبسبب مقاومة بعض الاتحادات العمالية وعدد من المنظمات غير الحكومية الشابة، حافظ إقليم بيونس أيرس (10 مليون نسمة موزعين على 74 مدينة بـ 48 بلدية) على معظم الخدمات العامة التابعة للدولة، ولكنه كان دائماً تحت ضغط الحكومة الوطنية التي حاولت خنقه مالياً لجعله يتخلى عن الشركات العامة التي تقدم الخدمات العامة. وفي الوقت نفسه، طلب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بإصرار ومثابرة بيع الأصول المرتبطة بالخدمات الحضرية كشرط لمنح القروض.

وقد اقترح اتحاد عمال المياه والصرف الصحي لإقليم بيونس أيرس قانوناً يسمى "أوسباسا" OSBASA وتمكن من التصديق عليه من قبل مجلس شيوخ الإقليم - وليس من الكونجرس - وهو قانون يوضح المد العام لخدمات المياه والصرف الصحي في الإقليم، بمشاركة العمال في إدارة وتشغيل الشركة. وقد أجبر هذا المشروع جميع الإدارات في الإقليم، الأهم في البلد، لحماية الموارد المائية، وتعميم الخدمة العامة وضمان معالجة مياه الصرف وأجبر البلديات والتعاونيات العاملة على عرض أشياء مماثلة.

* جيليرمو أموريبيتا قيادي في اتحاد عمال المياه والصرف الصحي في إقليم بيونس أيرس.

ولسوء الحظ أن الضغط السياسي الشديد الذي مارسه قطاع الشركات الأجنبية والوطنية وهيئات القروض متعددة الأطراف والمستشارون ذوو الصلة القوية بالشركات، جعل البرلمانين في الإقليم يوقفون المشروع وهو ما وضع الأساس للخصخصة المستقبلية لخدمات المياه والصرف الصحي.

وفي عام 1999، ونتيجة للضغط السياسي الذي مارسه المصالح الاقتصادية للولايات المتحدة التي كانت حتى وقتها مستبعدة من أخذ قطعة من الكعكة الأرجنتينية تم تسليم الشركات العامة المتبقية في أيدي الأقاليم، بالرغم من الشروط الأقسى بسبب الزيادة البطيئة ولكن المتزايدة في الوعي لدى المجتمع المدني.

وقد كانت شركات الخدمات العامة في إقليم بيونس أيرس (المساهم الأكبر في الناتج القومي والذي يضم ما يصل إلى ثلث سكان البلد) هدفًا لشركات هيوستن متعددة الجنسية. والسبب المهم الذي جعل إنرون ENRON وشركة هيوستن و AES يحصلون على خدمات المياه والطاقة هو تورط "مارفن بوش" Marvin Bush أخ الرئيس الأمريكي جورج دابليو بوش وسمسار الطاقة المعروف جيدًا لأعمال تكساس.

مياه باهظة الثمن

ضمت بيونس أيرس ثاني أكبر شركة وطنية مسؤولة عن خدمات المياه "أوسبا" OSBA. وكانت المهمة الاجتماعية لهذه الشركة أن توفر إمكانية الوصول إلى المناطق الأكثر فقرًا والقطاعات الهامشية للمنطقة الحضرية، والتحكم في النفائات الصناعية وأن تكون ذات كفاءة في قضايا المياه والصرف الصحي.

وكما كانت الحالة مع امتيازات أخرى للمياه في البلاد، تسلمت "إنرون" من خلال شركتها "أذوريكس" Azurix Corp الداعمة لخدمات المياه، وممثلتها الأرجنتينية "أذوريكس بيونس أيرس" توفير الخدمة بشروط تعاقدية رفيعة جدًا، ولكن في وقت من التعتد الاجتماعي: إفقار ضخم للسكان، حوالي 20% من المتعطلين، نظام مالي على وشك الانهيار بسبب استمرار تحويل صرف العملة والتآكل السياسي للحكومة، وردود الأفعال الاجتماعية الأولى على الموقف عمومًا، ولاسيما الخدمات الفقيرة.

وقد كان المبلغ المالي الذي دفعته "أدوريكس" (الوديعة) التي تبلغ حوالي 500 مليون دولار (حوالي ثلاث مرات ضعف العرض الخاص بالشركة الثانية في السباق) قد عكس ارتفاع فني والاندفاع لنيل شركات جديدة تعزيز أسعار "إنرون" في بورصة وول ستريت. وقد حدا "أدوريكس" الأمل في أن تسمح الحكومات المحلية للشركة بأن تتهرب من الالتزامات التعاقدية وتأمين أعمال ربحية قصيرة الأمد، كما فعلت شركات "سويس" و"فيفندي" الفرنسية لمدة 10 سنوات في مدينة بيونس آيرس وفي بعض الأقاليم داخل البلاد.

وقد غطى الامتياز أكثر من 70 مدينة بالمياه والصرف الصحي، و 47 محطة معالجة لمياه الصرف، 470 بئرًا عميقة، وما يقرب من 10.000 كيلو متر شبكات و 7.200 كيلومتر مواسير صرف صحي. ومن بين 2.000 عامل تم تحويل 1.100 منهم فقط إلى امتياز "إنرون".

وقد أطلقوا على الشركة الجديدة "أدوريكس بيونس آيرس" وتم تزويدها برأسمال من قبل مجموعة "أدوريكس" الكائنة في هيوستن ومن قبل شركة أخرى تأسست من أجل هذا الغرض، "أدوريكس أرجنتينا". وكانت أصول رأس المال التي أعلنت تبلغ 85.000 دولار (1 دولار = بيزو) ما يقارب قيمة أي عقار متواضع في أي مكان في الأرجنتين.

وللعمل كمشغل مسئول، كما يتطلب العقد، استخدموا شركة "ويسكس للمياه" Wessex Water، وهي شركة بريطانية صغيرة اشترتها "إنرون" لهذا الغرض، وأعلنوا "ويسكس تكتيكال" مسؤولة عن الاستثمارات الفنية. ولم يكن لها مطلقاً دور فعال في إدارة الامتياز، بالرغم من أنه كان من المفترض أن تكون جزء من نظام شركات المقدمة التي أسستها "إنرون" لتحويل الأموال إلى أعباء ضريبية بطرق اعتبرت غير قانونية في الولايات المتحدة.

وأثناء السنة الأولى من إدارة أدوريكس كان من الواضح أنها كانت مقصورة على "تجميلات" سطحية للبنية الأساسية للشركة، وأنها سعت فقط إلى الطريقة الأسرع لإنعاش الاستثمار الذي تم من أجل الحصول على الامتياز بدون القيام بالاستثمارات المطلوبة.

وقد تسبب نقص رعاية واهتمام "إنرون" في مشكلات خطيرة في الخدمة سواء في إنتاج وتوزيع المياه أو تجميع ومعالجة مياه الصرف. كانت شبكات المياه ملوثة، ومحطات المعالجة تعاني من أضرار كبيرة، ومحطات معالجة مياه الصرف مصابة بالشلل، وكان هناك سحب استثمارات في الأجهزة والتكنولوجيا ومجالات مهمة في الخدمة كانت بلا موارد، الخ. وكل هذا خلق حالة من عدم الرضا وسط مستخدمي المياه والمستهلكين الذين ضغطوا بدورهم على العمد في المدن المهمة المتأثرة. وهذا ما أجبر الحكومة الإقليمية على معاقبة "أدوريكس" عدة مرات، طلباً لتغيير سياساتها الاستثمارية وتأسيس برنامج ملائم لإنعاش الجودة واستمرار الخدمة.

وبعد شهور من المفاوضات، كان علينا نحن العمال، أن نضغط على الحكومة لتبدأ اتفاقاً جماعياً عاملاً Working Collective Bargaining وتكوين اللجان لتفعيله. وما جعل الأمر أسوأ مما كان عليه أن ذلك حدث بسبب القوة العاملة المنخفضة كثيراً، بدأت الشركة في الافتقار للموارد كطريقة دائمة لتنفيذ أعمال اعتيادية، مع عواقب سلبية على عمال الشركة وجودة ضعيفة للخدمات بالنسبة للمستخدمين.

غرور المجموعة

عندما أدرك مديرو "أدوريكس" أن الحكومة لا يمكن أن تحل حالة عدم الرضا بالخدمات الضعيفة في بعض المدن في الداخل، بدعوا إحلال المهنيين الأرجنتينيين بآخرين "مستوردين" من المملكة المتحدة وأستراليا والولايات المتحدة كحل منخفض التكاليف للمشكلات التي تنمو يوماً بعد يوم.

وبدون تحديث لغة البلاد أو بدون معرفة التكنولوجيا الموجودة بها وبموازنة ضعيفة للأعمال الأساسية وبضغط من المستخدمين الذين طالبوا بحلول عاجلة، تفجرت الأزمة بين سلطات الدولة وبين الشركة. وغرمت الهيئة النظامية الشركة غرامات ثقيلة. ولم تمض سنتان على بداية العقد ثم، وعلى رأس هذا كله، وقع إفلاس في الشركة الأم في الولايات المتحدة، "إنرون". وهو ما جعل المديرين الأمريكيين الباقين يرحلون ويتسببون انسحاب الشركة بدون وفائها بالتزامات مهمة.

الحكومة لا تعرف ماذا تفعل

في شباط/فبراير 2002 لم يكن لدى الحكومة الفريق الفني أو المديرون المطلوبون لتولي مسؤولية الخدمة. وقد أدى هذا (تحت ضغط الموعد النهائي) إلى دخول اتحاد عمال المياه والصرف الصحي لإقليم بيونس أيرس في مفاوضات عاجلة لضمان الجودة والكمية واستمرار مد الخدمة إلى ما يصل إلى ثلاثة ملايين نسمة يشملها الامتياز.

وتم اقتراح مشروع يتضمن فاعلين اجتماعيين وراء الظروف السياسية التي يفرضها الوضع الحالي على الحكومة؟ وتمثلت الفكرة الأساسية في مرفق عام بمشاركة الأطراف المعنية وبعماله وتصديق من الهيئة النظامية نفسها (أطلق عليه بعد ذلك "أوراب" ORAB والآن "أوكابا" OCABA). وقد عني هذا أن ينظم عمال قطاع المياه شركتهم في شراكة مع اتحاد العمال، وأصبحوا المشغلين لتخليص الخدمة من الشروط التي فرضها البنك الدولي والتي أشارت إلى الحاجة إلى خبرة دولية.

وكان المستخدمون منخرطين من خلال المنظمات الممثلة، وذلك في كل من الهيئة النظامية (ORAB سابقاً) وفي إدارة شركة "أغواس بونأرينسس" Aguas Bonaerenses (ABSA) S.A.، وتم التوصل إلى اتفاق لتحويل رواتب تشغيل الخدمة إلى أسهم جديدة للعمال بمجرد أن يصبح لدى الشركة أرصدة، والتخلص من طوارئ المياه والصرف الصحي التي خلقتها إدارة "أدوريكس بيونس أيرس- إنرون".

واستخدم العمال معرفتهم وخبرتهم لتجميع ومعالجة وتوزيع المياه ومعالجة مياه الصرف. وقد تم التحكم العرضي من قبل الهيئة النظامية على الجوانب الفنية والتشغيلية، ومن قبل وزارة البنية التحتية- الأعمال والخدمات العامة حول الإدارة التجارية وجودة الخدمة المقدمة. وكان لدى منظمات المستخدمين (حوالي 12 في المنطقة التي تغطيها OBSA) السلطة ليس فقط للمشاركة في الإدارة والتحكم، بل أيضاً التوجه إلى ديوان المظالم والهيئات المحلية الممثلة للمستخدمين والمستهلكين. وهذا ما يسمح لتواجد دائم في كل جوانب الخدمة.

ولإرساء نظام تشغيل الخدمة في شركة كبيرة كهذه، قام اتحاد العمال بتأسيس شركة قانونية تشكلت من قبل الاتحاد وعمال ABSA. وهذه الشركة تملك 10% من أسهم "أكواس بونارينسس" المتعهد الوطني بتقديم الخدمة وقد تقرر زيادة مشاركة الأطراف المعنية كجزء من تسديد مقابل تشغيل الخدمة.

من البداية لم يكن اتحاد العمال يريد استلام المحاسبات والمهام الإدارية لـ ABSA، ولكنه ركز بشكل حصري على التشغيل الفني، ووضع السياسات الهادفة إلى التغلب على المشكلات الرئيسية للمياه والصرف الصحي، والاستخدام الأفضل والأكثر عدلاً للموارد البشرية، وتعزيز وتعليم المهارات للعمال الفنيين والمهنيين ومشاركة المواطنين عبر ورش العمل الهادفة إلى مشاركة الخبرة حول الأنشطة الفنية والتشغيلية وسياسات الأعمال وتوسيع الخدمة وتحسين تكنولوجيا التحكم والنظم الإدارية، إلخ.

وقد تم استخدام الموارد الخاصة بـ ABSA والإسهام المالي للولاية الإقليمية لتمويل الأعمال الرئيسية والتعامل مع المشكلات الأكبر الموروثة من أصحاب الامتياز السابقين. وللقيام بهذا، طور المشغل تحت ضبط العمال (والمدعو 5 de setiembre "S.A.") سياسة إدارة معتمدة على الاستشارات مع السلطات واتحاد المستخدمين والمستهلكين، وراجعوا الأرشيف التاريخي للشركة القديمة BSBA. وقد تم هذا للحصول على المعرفة المطلوبة لتطوير خطة عمل للتغلب على أكثر الطوارئ إلحاحاً في مد المياه وتقليل مستوى التلوث بسبب نقص معالجة مياه الصرف.

وبالنسبة لمياه الشرب، تم إحلال أكثر من 100.000 متر من أقدم شبكات المياه العاملة، بعضها لما يزيد عن 70 عاماً، وذلك باستخدام تكنولوجيات من مد المواسير والتعاقد مع شركات صغيرة ومتوسطة ومحلية.

وكان من ضمن الأولويات الأخرى بناء شبكات مياه جديدة في المدن الرئيسية وتوسيع الخدمة إلى مناطق ذات كثافة سكانية عالية تعاني من مشكلات الصرف الصحي وتقوية ضغط المياه ومستوياتها في مناطق حرجة على أطراف بعض المدن. وتم بدء العمل الذي كان قد توقف بسبب شلل "أدوريكس" ببيونس أيرس، لاسيما في إعادة تنشيط محطات معالجة الصرف وتجهيز نظم التنقية التي كانت خارج الخدمة بسبب نقص الاستثمار. وهذا ما يضمن تخفيضاً لمستويات التلوث.

وفي عام 1999- عندما حلت الخصخصة- كان لدى إقليم بيونس أيرس معدل تزويد المياه يصل إلى 74% وكان لدى 47% من سكان الحضر خدمة صرف صحي. وفي عام 2002، بعد انسحاب "أدوريكس" تم تأسيس ABSA، وانخفض التزويد بالمياه إلى 68% بسبب النمو الديمغرافي ونقص الاستثمارات. ولم يصل الصرف الصحي إلى 43% من السكان. واليوم يوجد لدى 71% من السكان مياه صالحة للشرب و45% منهم لديهم صرف صحي. والمهم أنه حتى هذه اللحظة كانت جميع الاستثمارات بأموال من الشركة ومن موازنة الحكومة الإقليمية. ومؤخرًا، رتب الحاكم قرضًا مع البنك الدولي سيكون مهمًا لتوسيع الخدمات. وكان علينا أن نجدد وبصورة عاجلة شبكات المياه حيث لم تقم "أدوريكس" بعمل شيء على الإطلاق ووصل التسرب إلى 40% من مياه الشرب المنتجة. ملايين اللترات فقدت بسبب تآكل المواسير (عمرها أكثر من 60 سنة). تم تغيير أكثر من 110 آلاف الأمتار من المواسير، وقمنا بإعادة تغطية ضغط المياه المتعاقد عليه بنسبة 30% للمناطق المغطاة. وبالمثل، كانت "أدوريكس" قد هجرت عمليًا نصف محطات معالجة المياه السوداء التي أسفرت عن زيادة كبيرة في تلوث الأنهار. والآن أكثر من 30% من المحطات التي أصابها الشلل تعمل بكامل طاقتها. وقد تمت تحقيقات حول الأعمال التي ادعت "أدوريكس" أنها أتمتها. وتم توجيه تهمة الاحتيال فيما أعلنوا أنه قد تم ولكنه لا يوجد على أرض الواقع، أو كان مجرد تأهيل لبعض القنوات التي كان من المفترض أن تجدد ولكن ذلك لم يتم. وهذا التحقيق يرتبط بدعاوى التعويض التي رفعتها أدوريكس/إنرون في محكمة الفصل في النزاعات الدولية ضد الحكومة الوطنية وإقليم بيونس أيرس.

والخطوات التالية التي يجب أن نتخذها تتركز على الحصول على استقلال كامل بدمج المستخدمين كأطراف معنية ممثلين من قبل منظماتهم، وإدخال قطاعات إنتاجية أخرى في المنطقة حيث تقدم ABSA الخدمة. وهذا مطلوب لضمان أعلى مستوى ممكن من الديمقراطية في صنع القرار، والاستهلاك الرشيد للموارد الاقتصادية والمالية، وبدء نظام الأولوية في توسيع الخدمة والمنحى الاجتماعي والالتزام من قبل الدولة بتمويل الأعمال الأكبر مثل حاجات مهمة للمنطقة لمضاهاة النمو الديمغرافي والتنمية الإنتاجية.

المقاومة الاجتماعية في إل آلتو بوليفيا

أغواس دال إليماني Aguas del Illimani، امتياز يستهدف الفقراء¹²

بقلم: جوليان بيريز*

في 24 من تموز/يوليو تم توقيع عقد امتياز لخدمات مياه الشرب والصرف الصحي بين "أغواس دال إليماني Aguas del Illimani والحكومة البوليفية من خلال هيئة مسئولة عن المياه هي (Superintendencia de Servicios Básicos, SISAB) وذلك لتوسيع خدمات مياه الشرب والصرف الصحي في "إل آلتو" El Alto و "لاباز" La Paz. وبعد سبع سنوات بدأت الشركة في تقديم الخدمة، وبعد ستة أشهر من المفاوضات واستنفاد جميع الإمكانيات لحل الصراع، دعت فيدرالية إدارات الأحياء Federation of Neighbourhood Boards لمدينة إل آلتو¹³ إلى إضراب مفتوح في 10 كانون الثاني/يناير 2005، مطالبة بسحب الامتياز المتعاقد عليه. وأصدرت الحكومة البوليفية مرسومًا عاليًا يبدأ بـ "تحركات لإنهاء عقد الامتياز مع شركة AISA إحدى فروع شركة "سويس" Suez الدولية.

لم تكن عملية الامتياز لشركة AISA تتمتع بشفافية، وقد جرت متضادة مع النظامية البوليفية والإطار القانوني للدولة. وقد تم استبعاد الأطراف المعنية المهتمين بالقضية من عملية المناقصة ومن صنع القرار الاستراتيجي وهو أمر كان شديد المركزية في الحكومة البوليفية. وأثناء عملية المناقصة قيل أن الخصخصة سوف تجذب رأس المال الخاص لتوسيع الخدمات.¹⁴ ومع ذلك، فعندما تم توقيع العقد تم تغيير كثير من شروط

¹² تصور وهمي يتم ترويجه ضمن الدعاية من قبل شركة سويس والهيئات الممثلة للشركات متعددة الجنسيات.

* جوليان بيريز Julián Pérez مستشارة في اتحاد لجان الأحياء في إل آلتو بوليفيا (FEJUVE El Alto).

¹³ عضو فريق العمل في وزارة المياه في بوليفيا ومرشحة لنيل الدكتوراه في جامعة نيوكاسل بالمملكة المتحدة.

¹⁴ تتألف هذه الفيدرالية FEJUVE من 600 من هيئات الأحياء في مدينة إل آلتو، التي تضم 800 ألف نسمة.

¹⁴ ذكر "مارلوس إيرغوي، Carlos Yeregui، المتحدث عن شركة سويس للبيئة Suez-Environment، في 27 حزيران/يونيو 1997، أن الشركة كانت في طريقها إلى "استثمار 80 مليون دولار أمريكي على مدار السنوات الخمس التالية و350 مليون آخرين على مدى الثلاثين سنة من عمر الامتياز".

إرساء العطاء للتوافق مع عرض AISA. وبعد بضع سنوات من الخصخصة، أعطت الحكومة وجهات التعاون الدولية والقطاع الخاص درجات عالية لامتياز EL Alto على ما أطلقوا عليه مقاربتهم المناصرة للفقراء.

إلا أن المستهلكين والمنظمات القاعدية، لاسيما في مدينة "إل آلتو" كان لديهم رؤية مختلفة. ففي شباط/فبراير 2003، أشعلت المظاهرات الحريق في مكاتب AISA في "إل آلتو". وقد انبثق الاحتجاج عن استياء من الشركة ساد وسط المستهلكين والمنظمات القاعدية التي طالما طالبت بانسحاب AISA من بوليفيا.

مقاومة أغواس دال إليماني - سويس

من العوامل الأساسية في العملية التي تمت في "إل آلتو" كانت قدرة FEJUVE على التنظيم، باستخدام هيكل هرمي من المقاطعات التي كانت غير ممركرة ولكن متصلة عن قرب بالمنظمة الرئيسية. وهذا ما يفسر صنع القرار والتخطيط والتنسيق للأعمال الجماعية مثل تلك الخاصة بـ "حرب الغاز" (2003)، عندما بدأ الإضراب من قبل سكان المقاطعات وحولوا إل آلتو إلى مدينة متعطلة. وقد نالت FEJUVE أيضاً شرعية واسعة كمنظمة ممثلة في إل آلتو، والسبب الرئيس في ذلك هو استقلالها عن الأحزاب السياسية والنظام الرعوي المحبذ لدى القوى المسيطرة في إل آلتو. وكان الدور الذي لعبته في تشرين الأول/أكتوبر 2003 مفتاح سقوط الرئيس "جونزالو سانشيز دي لوزادا" Gonzalo Sánchez de Lozada، حيث كانت قد نالت احترام جميع السكان ليس فقط في إل آلتو بل أيضاً لدى الحركات الشعبية في البلد برمتها. وكانت قيادة FEJUVE إل آلتو في حرب المياه الثانية قد انعكست في التأييد الذي نالته من منظمات قاعدية أخرى انضمت بتحركاتها وظهرت الحركة مدعمة قدراتها على التحرك.

ما هي أغواس دال إيماني - سويس؟

تتمثل أغلبية أصحاب الأسهم في شركة أجواس دال إيماني في شركة سويس الفرنسية (55.46%). أما باقي الأسهم فمملوكة لشركات BICSA البوليفية (22.32%)، والمجموعة المالية Banco Mercantil و CONNAL (7.50%)، و Inversora en Servicios S.A. الأرجنتينية (4.57%)؛ والموظفين في الشركة (1.05%) ومجموعة المؤسسة المالية الدولية والبنك الدولي (9.10%).¹⁵ ولكن دعونا نحلل جوانب معينة من عقد الامتياز ونتائج:

- (1) تضاعف المبلغ المدفوع في نهاية العقد. ومن ناحية أخرى، أوضح العقد أن حسابات المعدل سوف تضع في الاعتبار تكاليف التشغيل والصيانة وانخفاض القيمة والاستثمار والأرباح؛ ولكن العقد نفسه يذكر أنه في نهاية مدته يجب أن تحصل الشركة على مبلغ مساو لقيمة الأصول الثابتة الصافية.
- (2) يضمن العقد نسبة 13% عائداً ثابتاً (معدل تكلفة رأس المال).
- (3) نص العقد على 71.752 توصيلة لمياه الشرب لمدينة إل آلتو، ولكن الشركة قامت بتركيب 51.168 منها فقط.
- (4) الاستثمارات في شكل قروض لينة. وفقاً لشركة AISA حوالي 52 مليون دولار تم استثمارها أثناء السنوات الخمس الأولى - 30 مليون دولار أقل من المبلغ ذكر علناً قبل الحصول على الامتياز. وبالرغم من ذلك، فإن معظم هذه الاستثمارات تضمنت أموالاً من قروض لينة/منخفضة الفوائد¹⁶ بقيمة 40 مليون دولار.¹⁷ بمعنى آخر، لم تجلب الخصخصة أموالاً جديدة من القطاع الخاص على حد ما جاء في التصريحات الإعلامية، وبدلاً من ذلك ساهمت هيئات التعاون الدولية في الاستثمار.
- (5) رفع رسوم التوريد. فقد طالبت أجوا دل إيماني برفع معدل رسوم المستهلك بنسبة 25%. وبعد عملية افتقدت للشفافية وافقت الشركة مع الهيئة المشرفة على

¹⁵ AISA's audited 2004 financial statements, 29 April 2005.

¹⁶ قروض ذات فوائد منخفضة تمنحها هيئات الشركات الدولية لمساعدة الدول الفقيرة من خلال مشروع خاص.

¹⁷ AISA's audited 2004 financial statements, 29 April 2005.

قيمة الزيادة بنسبة 12.5%، تدفع عبر آليات أخرى، مثل زيادة في رسوم الإمداد hook-up. ونتيجة لذلك، ارتفعت خدمة المياه والصرف من 335 إلى 445 دولار أمريكي.

تحركات أغواس دال إيماني دعمتها الهيئة النظامية في الحكومة

أثناء المفاوضات بين الحكومة البوليفية و FEJUVE تم الإفصاح عن أن أعمال AISA كانت مدعومة من قبل الهيئة المشرفة، وهي الهيئة الحكومية المسؤولة عن تنظيم القطاع. ووفقاً لشروط العقد، في كانون الأول/ديسمبر 2001، بعد السنوات الخمس الأولى من الامتياز، كانت هناك شروط جديدة قد وضعت لمدة خمس سنوات 2002-2006. وبدأت الجهة المشرفة و AISA عملية المراجعة. وكان من بين الاتفاقات توفير 15.000 وصلة مياه وصرف في لابس La Paz و الالتو El Alto خارج "المنطقة المخدومة" (المنطقة الجغرافية التي قدمت فيها SAMAPA الخدمة قبل الخصخصة). وكانت هذه الوصلات الـ 15.000 من أجل توفير الخدمة لمستهلكين جدد. وفي 25 حزيران/يونيه 2003، تم توقيع اتفاق يقلل من عدد الوصلات من 15.000 إلى 8.000 على مدى السنوات الخمس التالية. وفي 2 آذار/مارس 2004، تم إجراء تعديلات أخرى في "بيان ختام مراجعة السنوات الخمس" بتقليل عدد الوصلات من 8.000 وصلة إلى صفر لمدة السنوات الخمس الثانية. وقد ترك هذا الإجراء من قبل SISA و AISA أكثر من 208.000 شخص في مدينة إل آلتو بدون إمكانية الوصول إلى مياه الشرب.

نموذج FEJUVE العام - الاجتماعي

إن التحدي الكبير الذي تواجهه FEJUVE إل آلتو اليوم هو تنفيذ العمارة المؤسسية الجديدة لخدمات مياه الشرب والصرف العواصف، ليس فقط في إل آلتو بل أيضاً لكل مدينة "لاباز". وقد نال "نموذج الإدارة" الحالي تأييداً عاماً في إل آلتو، وألهم "نموذج مشروع جديد"، بعد عملية طويلة من الاستشارة، في كثير من مقاطعات وأحياء المدينة.

ويقوم تصميم المشروع الجديد على حدث مهم. فبعد صدور المرسوم العالي في 12

كانون الثاني/يناير 2005، أصدرت الحكومة مرسومًا ثانيًا¹⁸ يؤسس لجنة متعددة القطاعات لتصميم نموذج للإدارة، والتشغيل وتمويل المشروع الجديد [...] يقوم على الشروط الأساسية التالية:

- أ. جميع الاستثمارات الجديدة [...].، التي تم تنفيذها عن طريق المشروع الجديد ستشكل رأسمًا عامًا للبلدية [...].
- ب. يكون تخطيط نظام الإمداد قائمًا على معايير التضامن، وبهدف الوصول إلى خدمات المياه والصرف الصحي للجميع [...].
- ج. يجب أن تضمن إدارة المشروع الجديد أكبر شفافية ممكنة ومشاركة المجتمع المدني، وضمان الإشراف العام الفعال [...].

وقد كان لهذا المرسوم التطبيقات التالية:

- جميع الاستثمارات في المشروع الجديد تصبح رأسمًا عام-بلدية (الدولة). بغض النظر عن نموذج الإدارة (عام، أو مختلط، أو خاص)، وهو ما يضمن أن تظل "ملكية" الاستثمار في أيدٍ عامة.
- يجب أن يُدخل المشروع الجديد معايير مرتبطة بالصالح العام، مثل التضامن، في جهد يجعل الخدمة شاملة. وهو ما يتضمن مشاركة المجتمع المدني في الإشراف على الشركة.

وتتمثل الأهداف التي تم اقتراحها للمشروع الجديد، في:

- ضمان توفير فعال ومستدام لخدمة المياه والصرف الصحي.
- توسيع التغطية لمياه الشرب والصرف للمناطق التي تفتقد حاليًا لتلك الخدمات (يجب أن يكون من أولويات المشروع العام التوفير الشامل للخدمات، بغض النظر عن الوضع الاقتصادي للمستهلك).

¹⁸ Supreme Decree N. 28101, issued on 22 April 2005.

مبادئ المشروع الجديد

يقوم النموذج المقترح للمشروع الجديد على أربعة مبادئ مهيكلة على النحو التالي:

1. مبدأ المشاركة والإشراف العام

- يجب أن يقوي المشروع الجديد مشاركة العامة في السياسات والقرارات والإشراف. وينبغي على المنظمات القاعدية أن تكون هي المحدد للمسار الذي يجب على الشركة أن تتبعه وأن تقوم بالإشراف لتضمن أنها تنفذ مهمتها.
- أي ممثل أو موظف في "المشروع الجديد" يمكن أن يطرد في أي وقت إذا ثبت بالدليل عدم الكفاءة أو الفساد في أداء وظائفهم أو إذا انتهكوا أحد هذه المبادئ.

2. مبدأ الشفافية في الإدارة

- يجب على إدارة الشركة أن تتمتع بالشفافية والتدقيق العام.
- يجب نشر جميع الأعمال العامة التي يقوم بها الموظفون أو الممثلون في "المشروع الجديد" فوراً وتكون متداولة من خلال وسائل الإعلام المتاحة بدون أن يتطلب ذلك من المهتمين تقديم طلب من أجل الحصول على المعلومات. ويجب ضمان الوصول غير المقيد إلى جميع المعلومات القانونية والمالية والإدارية والمعلومات الخاصة بالخرائط والمعلومات الإحصائية والفنية أو أية معلومات أخرى.

3. مبدأ الكفاءة والاستدامة

- يجب إدارة المشروع الجديد بكفاءة، والسعي إلى الاستخدام الأفضل للموارد الاقتصادية والبشرية والطبيعية وأيضاً الاستدامة على المدى الطويل.

4. مبدأ التكافؤ

- يجب أن يضمن المشروع الجديد أن سياساته وممارسته الداخلية كافة للمعاملة المتكافئة للمستهلكين بحيث يكون لدى الجميع إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية.

الجمعية العامة: ملزمة أم استشارية؟

لقد تم تحقيق تقدم دال في السنوات الأخيرة في مشاركة المجتمع المدني في المشاريع التي تديرها الدولة والتي توفر الخدمات العامة. ومن الأمثلة الواضحة على المشاركة العامة في صنع القرار نموذج *الموازنة التشاركية* الذي تطور في البرازيل. وتبين خبرة بوليفيا أن الناس يطالبون بمشاركة أكبر في هياكل صنع القرار في المشروع الجديد، وأن أحد النقاشات التي دارت في هذا المجال يتعلق بما إذا كانت المشاركة العامة ملزمة أم استشارية.

ملزمة، في حالة المشروع الجديد لمدينتي "لا باز" و"إل آلتو"، وتعني أن المجتمع المدني سوف يشارك في تحديد السياسات الاستراتيجية؛ بمعنى آخر أن الجمعية العمومية سوف تكون الهيئة الأعلى لصنع القرار في المشروع الجديد. وهيئات التعاون الدولية لا تنتظر بعين محبذة لهذه الإمكانية، حيث إنهم لم يكونوا قادرين على "هضم" فكرة التحكم أو المشاركة العامة، ويعتبرون أنه من الخطر قبول المشاركة العامة في المشاريع التي تديرها الدولة، لاسيما إذا كانت المشاركة ملزمة.

استشارية، في هذه الحالة تعني الإصغاء إلى الرأي العام حول قضايا استراتيجية، ولكن مع وضع القرارات في أيدي هيئة من المديرين أو إدارة الشركة، وهو النموذج الذي تتناصره هيئات التعاون الدولي. ومن الواضح أن هذا النمط من الاستشارة يمكن أن يكون غير ملائم في "إل آلتو" حيث يطالب الناس بمشاركة أكبر وأكثر فاعلية في صنع القرارات التي سيكون رأيهم فيها ملزمًا.

وتقوم السلطات التي خولت للجمعية العمومية على المبادئ الأربعة التي ذكرت آنفًا؛ وهذه السلطات تشمل التصديق على القوانين، وقواعد المشروع العام الجديد؛ وتحديد الأولويات وتحديد- في إطار سقف الموازنة- الأعمال المتعلقة بالتوسع والإحلال لنظام المياه في كل مقاطعة (إل آلتو) أو مقاطعة أصغر (لا باز)؛ ومراجعة القضايا المتعلقة بالأسعار واقتراح التعديلات، وصيانة الانضباط المالي للشركة والاستدامة؛ ومراجعة البيانات المالية ونتائج التدقيق المحاسبي الخارجي وطلب التدقيقات الحسابية عند الضرورة؛ وطلب المعلومات حول الوضع المالي والفني والتشغيلي للشركة والحصول عليها.

تتألف الجمعية العمومية من ممثلي المنظمات القاعدية (الأحياء) في مدينتي لا باز وإل آتو، والذين سيشكلون أغلبية مطلقة، وأيضاً من ممثلي الحكومات البلدية للمدينتين والذين سيشكلون أقلية. وبجعل ممثلي عامة الناس أغلبية، يكون الهدف ضمان السلطة الكاملة والطبيعة الملزمة لقرارات الجمعية العمومية.

وتلتقي الجمعية العمومية مرة كل عام لتتاول القضايا الاستراتيجية المتعلقة بالمشروع الجديد. وسوف تكون المشاركة العامة مضمونة أيضاً من خلال اللقاءات الدورية كل شهرين في المقاطعات أو المقاطعات الصغيرة التي سوف يقدم فيها التنفيذيون في الشركة (المديرون والإداريون) المعلومات حول وضع الشركة والأعمال العامة.

مجلس الإدارة

يتمتع مجلس الإدارة بسلطة تنفيذية لوضع وتخطيط استراتيجيات المشروع الجديد بما يتفق مع القرارات التي اتخذتها الجمعية العمومية. ويتشكل المجلس من خمسة أعضاء منتخبين على أساس الجدارة، من خلال عملية قبول عامة وطنية. حوالي 50% من أعضاء المجلس، مختارين بالقرعة، يتغيرون بعد سنتين من اختيارهم. وتتشكل لجنة انتقاء¹⁹ من ممثلي الحكومات البلدية لمدينتي لا باز وإل آتو، وتكون FEJUVE ووزارة المياه مسئولتين عن انتقاء أعضاء المجلس.

ويتم عقد اجتماعات عادية مرة كل شهرين واجتماعات غير عادية عند الضرورة، بحد أقصى ثلاثة اجتماعات شهرياً. ولا يمكن لأي عضو أن يتولى منصباً عاماً وهو يخدم في المجلس؛ ويتم تغطية نفقات اجتماعات الأعضاء²⁰ ولكنهم لا يتلقون أية منافع أخرى.

وتتمثل سلطتهم في تعيين المدير العام (ومراجعة تعيينات المديرين الإداريين والتجاربيين والفنيين)؛ والتصديق على الخطط الاقتصادية والتشغيلية السنوية؛

¹⁹ ممثلان عن البلدية في "لا باز" La Paz (منتخبان بثلي مجلس البلدية)؛ وممثلان من بلدية إل آتو (منتخبان بثلي مجلس البلدية)؛ وممثل واحد عن وزارة المياه، وممثلان عن فيدرالية الأحياء إل آتو FEJUVE Ei Alto، وممثلان عن FEJUVE La Paz.

²⁰ مجموعة من المبالغ المالية سيتم تسديدها للمشاركة في الاجتماعات.

والتصديق على القروض، والعقود، والاتفاقات وعمليات المناقصة والعطاءات؛
والتصديق على البيانات المالية للشركة.

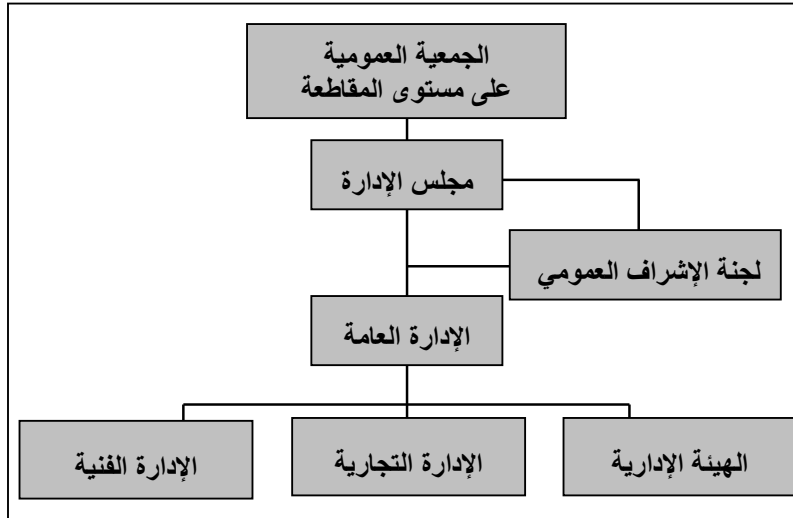
لجنة الإشراف العام

هيئة إشرافية مستقلة في هيكل المشروع الجديد، تكون فيها المؤسسات الممثلة مثل مكتب التظلمات، والكنيسة، وجماعات حقوق الإنسان، وغيرها من المنظمات، مستقلة عن مشاركة الشركة. وتتمثل مسؤوليتها في القيام بالإشراف على المجالات التي توجد بها مخاطر الفساد ورصدها.

الإدارة العامة

هي الهيئة التنفيذية والفنية للمشروع الجديد. ويتم اختيارها من قبل مجلس الإدارة من خلال عملية طلبات تقديم على مستوى وطني. ومسئولياتها تنفيذية وتشمل إدارة الشركة؛ وإعداد الموازنة، وخطط الاستثمار، ودراسات الأسعار؛ والتمثيل القانوني للشركة؛ وإعداد تقارير كل شهرين للمقاطعات والمقاطعات الصغيرة. وتخدم لمدد أربع سنوات.

الهيكل المقترح "للمشروع الجديد"



الرصد البيئي (ممثلون فنيون وشعبيون)

تشير هذه الآلية إلى رصد الأطراف المنخرطة في إدارة المشروع الجديد: العاملون الفنيون والموظفون من ناحية وممثلو عامة الناس من الناحية الأخرى. هذا بالإضافة إلى إشراف ممثلي عامة الناس الذي ينبغي إنجازه، والذي يمكن أن يحدث فقط عندما يتم رصد الأداء بواسطة المنظمات التي انتخبتم؛ ويمكن رصد أعمالهم بتفعيل مبادئ الشفافية في حالة انطباقها من خلال تقارير منتظمة حول العمل الذي يقومون به.

الاستعانة بطرف ثالث في المشروع العام الاجتماعي الجديد

الاستعانة بطرف ثالث لإدارة خدمات بعينها في المشروع العام الجديد يمكن أن يوفر مساعدة كبيرة في صيانة مستويات الكفاءة. ومن المحاجات التي طرحت ضد هذا النموذج العام من قبل هيئات التعاون الدولي أن هذا النموذج يكرس البيروقراطية- أو بمعنى آخر، واحدة من الأضرار أو العقبات التي تعوق الأداء الجيد للمشروعات العامة أن بها عدد كبير من الناس على جدول المدفوعات.

والاستعانة بطرف ثالث لخدمات بعينها لا تعني المخاطرة بملكية وإدارة الخدمة في المشروع الجديد. فالملكية تظل في أيدي الدولة، أو الإدارة أو الجهة الإدارية، ولا يمكن تسليمها، وتظل الأرباح في أيدٍ عمومية ويمكن استثمارها. ووفقاً لهذه المبادئ، يعرض النموذج الجديد إمكانية الاستعانة بطرف ثالث للخدمات التجارية والفنية، وحتى تلك المجالات مثل المحاسبة التي يمكن أن تساعد في ضمان الشفافية والتقرير عن الوضع المالي.

شرطية التعاون

بعد أحداث كانون الثاني/يناير 2005 نظرت الحكومات البلدية لمدينتي لا باز وإل آلتو، وحتى الحكومة البوليفية، بعين الاعتبار لإمكانية العودة إلى الخدمة العمومية. ولكن هذا أُحبط بفعل الضغط من هيئات التعاون الدولي التي اشترطت لمنح قروض جديدة تأسيس شركة مختلطة "عمومية- خاصة" على حد الإشارة في ذلك في البيان

الصحفي 3 آذار/مارس 2005 من السفارة الألمانية التي أشارت إلى أن استمرار التعاون الألماني يعتمد على: (1) "حل ودي للصراع مع أجواس دال إليماني Aguas del Illimani يتجنب دفع تعويضات" و(2) تأسيس شركة مختلطة. وقد أشارت هذه المذكرة على نحو خاص إلى أنه: بدون هذه الشروط، سيكون من المستحيل للتعاون الألماني أن يوفر الدعم المالي لحل مشكلة خدمة المياه والصرف الصحي في إل آلتو. وقد انعكس هذا الموقف أيضاً في الموقف الذي اتخذته البنك الدولي²¹ والبنك الدولي للتنمية. وقد عرض البنك الدولي على بوليفيا أموالاً لتمويل دراسات الجدوى لشركة مختلطة لمدينتي لا باز وإل آلتو، بينما ربط البنك الدولي للتنمية منح قرض قدره 34 مليون دولار للتحسينات الحضرية في "لا باز" بشرط تأسيس شركة مختلطة للمدينتين. وهذا الاشتراط للتعاون يجعل من الصعب على الخدمات العامة أن تتجذر كنماذج ناجحة.

ومما لا شك فيه أن أحد الدروس المتعلمة من حرب المياه في مدينة إل آلتو أنه من الممكن تطوير نموذج إدارة بمشاركة عمومية واسعة في مفهومها، وأن هذا النموذج يمكن أن يستجيب إلى توقعات السكان*.

ملحوظة من فريق التحرير: كتب هذا الفصل قبل انتخابات كانون الأول/ديسمبر 2005 والتي جلبت إلى السلطة الحكومة التقدمية بقيادة إيفو مورالس Evo Morales. وهذه التغيير السياسي قد حسن من الدعم السياسي لنمط إصلاحات المياه العامة الموضحة في الفصل. وفي خطابه الافتتاحي، قدم مورالس تغيير المسار: "المياه مصدر طبيعي لا يمكننا العيش بدونه. فالمياه لا يمكن أن تترك للمتاجرة الخاصة، لأنه عندما نبدأ في التعامل معها كموضوع تجارة خاصة يكون هذا انتهاك لحقوق الإنسان. ويجب أن يتم التعامل مع المياه بمنطق الخدمات العامة... وليس من الممكن للخدمات الأساسية أن تخصص. إنني لا أستطيع أن أفهم كيف خصص القادة السابقون للحكومة الخدمات الأساسية، خاصة المياه" 2006/01/22.. إيفو مورالس أيما "

²¹ Oscar Salinas, adviser to President Eduardo Rodríguez, at a meeting on 6 October 2005.

* نشر هذا النص كجزء من الطبعة البرازيلية من "إصلاح المياه العامة" في صيف 2006.

هوانكايو: من المقاومة إلى الشراكة العامة- العامة

بقلم: فيليب تيرهورست*

مقدمة

في بيرو، تتوجه السياسات الحضرية للمياه والصرف الصحي نحو تحرير السوق وشراكة القطاع الخاص (PSP) ولكن التدفقات الرئيسية في تصميم شراكة القطاع الخاص والمقاومة المتصاعدة بطأت من عملية الخصخصة. في الوقت نفسه، تعد مشكلات خدمات المياه والصرف الصحي التابعة للقطاع العام مشكلات حقيقية كبيرة، ولكن لا توجد إرادة سياسية ذات دلالة ولا تشكيل لسياسية سليمة لمعالجة تلك المشكلات بأية طريقة ذات معنى أو فعلية. وفي قلب هذا السيناريو قام العمال والمواطنون ومستخدمو المياه ليس فقط بمقاومة خصخصة المياه بجميع أشكالها، بل أيضاً بالتعبئة لتحسين ودمقرطة القطاع العام للمياه. وسوف يركز هذا الفصل وبالتفصيل على الخبرات في مدينة هوانكايو الأندية Andean المركزية في منطقة "خونين" Junín حيث التحدي من أجل إيجاد بدائل عن الخصخصة تلبورت في السنوات الأخيرة وتم دفعها خطوة أخرى للأمام.

والحقيقة أنه في هوانكايو تطورت شراكة عامة- عامة ابتكارية وأوجدتها حركات المياه كبديل عن الخصخصة. ولم تتجح منظمة الحركة الاجتماعية المحلية- جبهة الدفاع عن المياه في منطقة خونين FREDEAJUN (Frente de Defensa del Agua de la Region Junín) في مقاومة الخصخصة وتطوير مقترح بديل عبر عملية تشاركية من أسفل لأعلى لإصلاح المرفق العام "سيدام هوانكايو" SEDAM Huancayo S. A. فحسب، بل إنها والقطاع المحلي من اتحاد العمال العضو فيها SUTAPAH (Sindicato Único de Trabajadores de Agua Potable de Huancayo) نجحوا أيضاً في اقتراح شراكة عامة- عامة، ووضع هذا المقترح على

* Philipp Terhorst.

المسار التنفيذي بين SEDAM و ABSA (Aguas Bonaerenses S.A)، مصلحة تشغيل مياه مملوكة للاتحاد ويديرها الاتحاد من ولاية بيونس أيرس في الأرجنتين. وهذا الفصل ينظر أولاً في بنية المياه والصرف الصحي على المستوى الحضري في بيرو بغرض استعراض وباختصار نزوعها الهيكلي إلى مشاركة القطاع الخاص، ثم ننظر في عمل الاتحادية الوطنية لعمال خدمات المياه (Federación FENTAP Nacional de Trabajadores de Agua Potable) كممثل مركزي ومبتكر في حركية المياه في بيرو. ثم ننتقل إلى ربط خبرة المقاومة بالخصخصة في هوانكاياو والبناء من أسفل لأعلى لبدل عمومي من قبل FREDJUNIN. ثم نقدم العملية السياسية والفنية التي توجت باتفاق عام- عام تمهيدي بين SEDAM و ABSA وناقش عملية تنفيذ الشراكة العامة- العامة.

قطاع المياه الحضري في بيرو

في بداية تسعينيات القرن العشرين، تم إعادة تنظيم قطاع المياه في بيرو في ظل ديكتاتورية "فوجيموري" Fujimori، وبالتعاون مع البنك الدولي وبنك التنمية في الأمريكتين. وكان حكم القطاع يتدهور نحو تحرير السوق. وفي عام 1992، مثلاً، تم إنشاء لجنة نظامية برؤية تنظيم شركات المياه الخاصة. وفي نيسان/إبريل 1990، تم حل الشركة المركزية التابعة للدولة (Servicio Nacional de SENAPA Abastecimiento de Agua Potable y Alcantarillado). وفصل القطاع ما بين المناطق الحضرية والريفية. والحقيقة أن نزع المركزية وسياسات التحرر منذ أوائل التسعينيات وهي تحاول أن تهيب قطاع المياه الحضري للخصخصة، وهو ما أسفر عن ميل هيكلي نحو شراكة القطاع الخاص ولكنه أسفر أيضاً عن فضائح صحية عامة وأزمات هيكلية وإدارية ومالية لنظام القطاع العام الحالي.

من بين 27 مليون نسمة في بيرو، هناك أكثر من 40% يعيشون تحت مستوى الفقر الوطني وحوالي 6.4 ملايين نسمة لا يملكون إمكانية الحصول على مياه آمنة وملائمة و11.3 مليون ليس لديهم خدمة صرف صحي. ومن الأسباب الرئيسية لهذا أن خدمات

مياه البلدية تواجه وضعًا دائمًا من التغطية غير الكافية للمياه والصرف الصحي ومعالجة مياه الصرف، ومستوى الجودة المتدني لتقديم الخدمة التي تعرض صحة السكان للخطر. وهذه الخدمات التابعة للبلديات تدار بصورة تفتقد للكفاءة والكافية ومتأثرة بشكل كبير بالتدخلات السياسية من قبل الملاك.

الشراكة مع القطاع الخاص اليوم

بدأ التحرك نحو المياه الخاصة في ظل ديكتاتورية "فوجيموري" وتم تنفيذها بحماسة أكبر على يد الحكومات الديمقراطية التي تلت عهده. وإبان رئاسة "أليخاندرو توليدو" Alejandro Toledo تم هيكلتها في خطة الصرف الصحي الوطنية 2005-2015، التي وضعت هدفًا محددًا بها وهو تعزيز مشاركة القطاع الخاص. وما زالت هذه الخطة حية إلى يوم هذا في ظل رئاسة "ألان غارسيا" Alan Garcia الذي يظهر معايير مزدوجة برفضه على الملأ خصخصة المياه في حين مازال ينفذ ويمضي قدمًا في وضع سياسات الشراكة مع القطاع الخاص. وعلى رأس كل ذلك، تأتي الشروط التي وردت في منظومات التمويل الحالية للمانحين الدوليين مثل بنك التنمية للأمريكتين. ومن الواضح أن طموحات شراكة القطاع الخاص لدى الحكومة، والتي تم توضيحها في الخطة الوطنية للصرف الصحي 2005-2015 وصلت إلى مأزق. فكثير من مشروعات الخصخصة تم إلغاؤها أيضًا بسبب تصاعد المقاومة المحلية والوطنية. وهذا ما ترك القطاع العام للمياه في بيرو في المناطق الحضرية في حالة فوضى وزادها سوء الإهمال الدولي والحكم السيئ وكل هذا على حساب السكان.

FENTAP وحركات المياه الوطنية

بالرغم من النجاح الجزئي لوقف، أو على الأقل إرجاء خطط الشراكة مع القطاع الخاص، فإن الوضع السياسي لحركات المياه في بيرو تترك قليلاً من الشك في أن التحول الدال عما يمكن أن يسمى بالنيوليبرالية في المياه يتطلب تحديًا أكثر قوة وبنائية لأجندة الإصلاح النيوليبرالية. في الأساس سيكون مواجهة تدهور العمل للقطاع العام وربط هذا بقضايا الحقوق (الحق في العمل، والحق في الحصول على الخدمات العامة،

والحق في المشاركة العام، إلخ) الطريقة الوحيدة للوقف الفعلي للتوجهات النيوليبرالية حيال المياه، وتغيير وتحسين المياه العامة وخدمات الصرف الصحي، ومن ثم الوصول إلى الحق في المياه للجميع. ونحن في حاجة إلى قراءة عمل حركات المياه في بيرو، لاسيما FENTAP وخبرة هوانكايبو بهذه الطريقة؛ كمحاولة لتغيير مسار تنمية القطاع بوضع بدائل عامة عن الخصخصة تكون من أسفل لأعلى وقابلة للعمل والتشغيل.

والحقيقة أنه في هذا السياق رفعت الحركات الاجتماعية في بيرو مطالب، وقدمت مقترحات فنية مهنية للمرفق "تحديث بدون خصخصة". وعلى المستوى الوطني، وضعت FENTAP خصخصة المياه على الأجندة السياسية. على سبيل المثال، تعاونت FENTAP في شبكة وطنية كانت قادرة على منع إطار تشريعي موجه إلى مزيد من تحرير الموارد والخدمات المائية والمتاجرة فيها.

وعلى مستوى محلي، أصبحت FENTAP ناشطة في توليد وتدعيم تحركات الاتحاد المحلي عن طريق أعضائها المنتمين.

وتوضح استراتيجية FENTAP أن الاتحاد المحلي ينبغي أن يستضيف منتدى عامًا محليًا حول خصخصة المياه، حيث يمكن أن يتحد المجتمع المدني المحلي. والهدف هو المضي قدمًا في عملية بناء جبهة دفاعية محلية للمياه بالارتباط مع جماعات المجتمع المدني الأخرى. ومن ثم يمكن للجبهة المحلية أن تصبح حيزًا لمقاومة جماعية من المواطنين والعمال لخصخصة المياه. وبالرغم من العوائق الموجودة في المدينة من قبيل Tumbes، حيث لا يمكن منع الشراكة مع القطاع الخاص، فإن الخبرة الكلية في مدن مثل "تشكلايو" Chiclayo، و"إيكا" Ica، و"بويرا" Puirá، و"بايتا" تبين أن FENTAP طورت بالفعل استراتيجية فعالة وتقدمية.

والشيء الدال على هذه الاستراتيجية تمثل في هدف FENTAP لتحريك هذه الجبهات من مجرد المقاومة إلى خلق مقترحات بديلة من أجل التحديث بدون خصخصة. وقد عملت هذه الاستراتيجية بنجاح بارز في "تشكلايو" متمثلًا ذلك في المقاومة الناجحة لعملية الشراكة مع القطاع الخاص عام 2005، حيث طور كل من الاتحاد المحلي والجبهة المحلية مقترحًا بديلاً لإصلاح مرفق المياه بدون خصخصة واستخدموه في

حملتهم. غير أن تشكلايو أظهرت أيضاً أنه سيكون من الصعب للحركات الوطنية والمحلية أن تنفذ فعلياً مقترحات تنمية بديلة. بالرغم من أن المقترح البديل كان أداة فاعلة في وقف الشراكة مع القطاع الخاص، كان من الصعب تنفيذه بمجرد انخفاض التعبئة بعد أن مضى التهديد المباشر بخصخصة المياه.

وفي عملية تعلم تقدمية قام الاتحاد المحلي والجبهة المحلية في هوانكايو بحركات تعبئة، وتمكنوا من وقف عملية الشراكة مع القطاع الخاص أيضاً بحجة أن البدائل العامة موجودة، ولكن بدلاً من الوقوف مكتوفي الأيدي قاموا بتطوير شراكة عامة-عامة من أجل المضي قدماً في عملية إصلاح المياه العامة.

هوانكايو: وقف الخصخصة

يمثل سيدام SEDAM هوانكايو مرفق مياه وصرف يعاني إرثاً من سوء الإدارة من قبل العمدة السابقين الذين استغلوا المرفق لمكاسبهم الخاصة. وتشمل النتائج مشكلات خطيرة تتعلق بجودة المياه وتكدس في عدد العاملين (حيث عين العمدة أصدقاء الحزب في وظائف غير ضرورية في المرفق). وفي عام 2003، بدأ العمدة الجديد "باريوس إينسا" Barrios Ipenza خصخصة "سيدام هوانكايو". وكانت هيئة الخصخصة الوطنية ProInversión قد وضعت في البداية نموذجاً للامتياز، ولكنها حولته فيما بعد إلى نموذج عقد اتفاق، وذلك استجابة للمعارضة المحلية المتزايدة ضد الخصخصة.

وفي آذار/مارس 2003، تم تشكيل جبهة محلية على أساس مبادرة من اتحاد العمال SUTAPAH. وعرفت الجبهة باسم FREDEAJUN، وكانت لديها مساحة حركة حيوية مكنت اتحاد العمال، والجبهات الدفاعية لمقاطعات هوانكايو، وجمعيات عمال السوق والآباء في المدارس، وبعض فلاحي الري وكثير غيرهم من التنظيم والتعبئة. ووصلت الاحتجاجات ذروتها بإضراب على مستوى المدينة في 30 آذار/مارس 2005 بهدف المطالبة بالإلغاء الكامل لعملية الخصخصة. وازدادت أيضاً المطالبة بـ بل وتطوير بديل عام وتحول إلى مكون محوري في عمل الجبهة.

العامل الذي كان أكثر أهمية ودلالة هو أنه أثناء الانتخابات العامة في عام 2006،

أصبحت خصخصة المياه قضية انتخابات وطنية. وحاول حزب APRA الذي كان يأمل في الفوز بالرئاسة أن يهدئ الحالة العامة بإعلانه أن الخصخصة قد استبعدت من أجندة الحزب الوطنية وأعلن بشكل غير رسمي لـ FENTAP أن الشراكة مع القطاع الخاص في هوانكايبو قد تم إلغاؤها. وفي النهاية لم يعد لدى هيئة الخصخصة الوطنية ProInversión خيار سوى إلغاء الشراكة مع القطاع الخاص وهو ما تم عبر إعلان عام في 26 أيلول/سبتمبر 2006.

تحضير البديل العام

في بداية عام 2006 أصبح واضحاً أن عملية التحرك المحلية من أسفل لأعلى داخل الجبهة كانت مهمة لتطوير مقترح بديل، لأنها كانت في سبيلها إلى تعزيز الجبهة ومن شأنها أن تكفل الملكية الجماعية. لذلك ففي نيسان/إبريل 2006، بدأت سلسلة من ورش العمل بتدعيم من FENTAP ومنظمات غير حكومية دولية من أمستردام. ومثلت ورش العمل مساحة مكنت خبراء القطاع من أصدقاء الحركة، وقليلين من نوعهم، وممثلي المنظمات الأعضاء في الجبهة ومجلس الجبهة، من وضع أساس معرفي مشترك حول المشكلات الخاصة بـ "سيدام" والخيارات الممكنة لتحديث ودمقرطة المرفق. وفي أيلول/سبتمبر 2006 أطلقوا مخططاً أساسياً للتحديث المستدام، التشاركي، غير المسيس لـ "سيدام" هوانكايبو بدون خصخصة، والذي أثبت أن سيدام كان لديها جميع العناصر كي تكون مرفقاً عامّاً فاعلاً، ووضعوا مبادئ جديدة للمرفق التشاركي العام وكان من شأنها توفير خدمات مياه وصرف صحي ملائمة للمواطنين الذي لهم الحق في التحكم في الشركة. وعلى هذا الأساس، تطور "المخطط الأساسي" في خطط مفصلة للإصلاحات الإدارية والمؤسسية التي تضمنت مقترحاً للشراكة العامة- العامة.

وتصور هذه العملية، وما نتج عنها من مقترح، التحول النوعي الأول للحركة كي تصبح قوة اجتماعية فعالة يمكن أن تتدخل على نحو بناء في سياسات ومؤسسات الدولية، وتقديم أطروحات فنية ومهنية محترمة وتقتصر خطط تطوير بديلة لـ "سيدام"، إلا أنه مع هذا النجاح ظهرت تحديات جديدة في كل من الجبهة وعملها السياسي. فلسوء الحظ أنه في الوقت الذي كانت فيه قيادة اتحاد العمال نشطة جداً، كان أعضاء

الاتحاد عصيين على التعبئة، فقد غلبت عدم الفاعلية المصالح ومنع الخوف أعضاء الاتحاد من التقدم إلى الأمام. أيضاً أصبح من الواضح أن الجبهة كمساحة حركة أفقية كان عليها أن تزيد من سعتها وتتواصل بصورة مبتكرة مع أعضائها وتنظيمهم بغرض مزيد من توطيد العملية من أجل "المخطط الأساسي" عبر عمليات شعبية قوية وحيوية. وكان من المفترض مناقشة المخطط الأساسي والموافقة عليه في جميع المنظمات الأعضاء في الجبهة، بل والعمل عليه عن طريق اتحاد العمال. وقد حاولت الجبهة تطبيق المقترح البديل من خلال مجلس فني اجتماعي، وافق العمدة الجديد "مهندس معماري فريدي أرانا" Arq. Freddy Arana على فتحه وأعطى سلطة حقيقية للقرار حول مستقبل سيدام. وكان المجلس بصدد الاجتماع مع ممثلي المجتمع المدني المحلي، والكنيسة، والجامعة، الخ. ولكن عندما أصبح واضحاً أن الجبهة كانت في سبيلها إلى امتلاك صوت قوي في المجلس، خفنت الإدارة السياسية للعمدة أرانا ومجموعات من المجتمع المدني صوتها سريعاً، حيث لم يكونوا يريدون تسليم مبادرة وضع مستقبل سيدام في يد الحركات الاجتماعية. إلا أنه في نهاية 2006 كان لدى الجبهة استراتيجية أخرى ناجحة. فقد توجهوا مباشرة إلى إدارة سيدام وتفاوضوا معها واقترحوا عليهم شراكة عامة- عامة.

الشراكة العامة- العامة

التحول النوعي الثاني لحركة هوانكايو حدثت عندما شملت FENTAP تطوير شراكة جنوبية- جنوبية عامة- عامة. وكانت الشراكة العامة- العامة جزء مكمل للمخطط الأساسي وانطلقت بطريقة مسيسة بشكل كبير. وكان معنى هذا أن الجبهة المحلية والاتحاد لم يكونا مطالبين فقط بالتواصل والارتباط مع شبكات حركة المياه الدولية، بل أيضاً كان عليهم أن يتوجهوا مباشرة إلى مرفق سيدام بمقترح ملموس واضح يمكن أن يتغلب على مقاومة السياسات المحلية. وإجمالاً، عندما خفت التهديد المباشر للشراكة مع القطاع الخاص ولكن ظلت السياسات المحلية معاكسة لعملية الإصلاح العامة، أصبحت الشراكة العامة- العامة أداة مهنية وفنية لبدء عملية التغيير على مستوى القطاع. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2006 التقت FENTAP مع اتحاد عمال SOSBA

الأرجنتين، كلاهما عضو في الخدمات العامة الدولية، أثناء أحداث تشرين الأول/أكتوبر الأزرق²² في أوجواي، حيث اتفقا على إعلان إمكانية الشراكة العامة-العامة بين ABSA، متعهد المياه المملوك والمدارة بواسطة الاتحاد من ولاية بيونس أيرس في الأرجنتين وسيدام. وهذا ما يبين مدى أهمية الشبكات الدولية لحركة المياه العالمية في توليد مشاريع مبتكرة. وقد تابعت FENTAP و ABSA مفهوم شراكة عامة-عامة لتدعيم فني غير ربحي وتعاون في دراسة وبحث الاستراتيجيات الخاصة بالإصلاح المؤسسي والإداري الذي شمل تطوير المشاركة الاجتماعية ومشاركة الاتحاد.

وبعد نقاشات أولية واتفق على التمويل مع منظمة غير حكومية أوروبية، سافرت "جوسفينا جابرييل Josefina Gabriel من SUTAPAH إلى "سانتا في" Santa Fe في الأرجنتين في شباط/فبراير 2007. وفي آذار/مارس 2007 سافر ممثل لـ SOSBA وفريق من كبار المديرين في مؤسسة الخامس من أيلول/سبتمبر متعهدة التشغيل المملوكة والمدارة بواسطة SOSBA، وطرف من ABSA إلى العاصمة ليما وهوانكايو. وأسفرت هذه العملية بين الحركات عن إعلان النية وقعته كل من FENTAP، وFREDEAJUN، وSUTAPAH، و SOSBA في آذار/مارس 2007. وأوضحوا التزامهم بالعمل في سبيل شراكة عامة-عامة بين ABSA و SEDAM وتقوية الحركة في هوانكايو. وعلى هذا الأساس، التقى فريق العمل التابع للخامس من أيلول/سبتمبر مع مسؤولي سيدام بغرض تقديم وتفعيل مقترح الشراكة العامة-العامة ووضع الرؤية العامة الأساسية الأولى لواقع سيدام. وفي نيسان/إبريل 2007، أصدرت SOSBA التقييم الأول لسيدام الذي بين أن تحسينات المرفق كانت ممكنة أيضاً مع استثمارات أقل مما ذكر في خطة الشراكة مع القطاع الخاص. وبين التقييم أيضاً أن سيدام لديها إمكانية لتصبح مرفقاً عاماً عاملاً وفق طرقها الخاصة فقط إذا تم اتخاذ القرار الإداري السليم. وقدمت SOSBA أيضاً مسودة لعقد الشراكة العامة-العامة وعملت على خطط لإشراك الحكومات الإقليمية حول قضايا الموارد المائية.

²² كانت أحداث أكتوبر الأزرق مبادرة قائمة على التشبيك عبر العالم حيث احتفلت حركات المياه بالنضالات العامة ونظمت شهراً للتحرك من أجل الماء كل في موقعه.

وكانت الاستراتيجية المشتركة للفاعلين الاجتماعيين وداخل الاتحاد، هي التوصل إلى اتفاق سياسي إداري. وقد حداهم الأمل بداية في تحقيق هذا في المجلس الاجتماعي الفني الذي ذكرناه آنفاً والذي كان قد بدأه عمدة هوانكايو تحت اسم "جدول تنسيق المصالح" table concertation. وكانت الجبهة تسعى لتنفيذ الجدول كمنتدى عام لمزيد من تنمية الدعم السياسي والاجتماعي في هوانكايو. ولكن نظراً لعدم تشغيل الجدول كاملاً للأسباب التي ورد ذكرها، فقد تم الدفع بالشراكة العامة- العامة على مستوى المرفق. وقد حدثت الانفراجة عندما قرر المدير العام لسيدام تأييد الشراكة العامة- العامة. وهو ما أدى إلى الحدث المهم من توقيع عقد الشراكة بين SEDAM و ABSA في الحادي والعشرين من حزيران/يونيه 2007. وأوضح "إطار الاتفاق على التعاون بين SEDAM و ABSA هوانكايو الأهداف والأنشطة، مثل التطور التكنولوجي والتبادل بين فريق العمل، وتبادل المعرفة، وتطوير قدرات فريق العمل والمستهلكين ونقل التكنولوجيا ومقترحات تحسين الإدارة. وجاءت الخطوات التالية في خطة العمل متمثلة في زيارة فريق عمل سيدام إلى ABSA ودمج مقترحات ABSA من خلال عملية البحث عن الجوهر في سيدام، مما يمكن أن يؤدي إلى دورة جديدة من التخطيط والتنفيذ لإصلاح المرفق. وفي وقت كتابة هذا الفصل تم الرجوع عن هذه الخطوات لأن بلدية هوانكايو وكبار المديرين حاولوا النأي عن عملية الإصلاح. وهو واقع سياسي وتعلق بإدارة المياه في هوانكايو، يجب على الجبهة والاتحاد والشراكة العامة أيضاً، كأداة فنية رغم تسييسها، أن تواجهه وتتغلب عليه.

وهكذا تولدت عملية الشراكة العامة- العامة على المستوى الداخلي للمرفق، ولكنها لم تنلق سوى دعم مؤقت من العمدة أرانا. وكان لهذا أن يصبح عاملاً مقيداً أثناء عملية التنفيذ المستمرة للشراكة العامة- العامة. وكانت المشكلة الأخرى هي المهمة غير المنجزة لبناء آليات تحكم اجتماعي في الشراكة العامة- العامة وجعل العمليات الشعبية للجبهة أكثر اندماجاً وتواصلاً مع الشراكة العامة- العامة. وقد ظهرت الشراكة العامة- العامة وقت كتابة هذا الفصل كخطوة مهمة وحرجة في تطوير سيدام هوانكايو التشاركية العامة. إلا أنها مازالت في مرحلة عنق الزجاجة بسبب السياسات المحلية والعوائق أمام التغيير داخل المرفق، والأكثر من ذلك لأن الإصلاحات المقترحة من

شأنها تدمير النظم القديمة التي بقى لها عقد من الزمن والتي تتمحور حول سياسة التعامل على أساس الاستهلاك والربح والمحسوبة والتحكم السياسي. أيضاً من شأن تطوير البنية الأساسية والمشتريات أن تقلل الفساد المحتمل. وهذا لا يساعد في حكم القطاع، والحكومة الوطنية الحالية غير ودودة مع نجاح الشراكة العامة- العامة، حيث تقف في المعارضة مباشرة ضد سياسة الحكومة المركزية للشراكة مع القطاع الخاص. أضف إلى ذلك أن السياسات المحلية في بيرو والحياة العامة عموماً تعد شأنًا صعبًا من نواح عديدة يصعب على الجبهة في سياقها جعل القادة السياسيين مسئولين عن التدعيم الحقيقي للشراكة العامة- العامة.

ومن الحقائق الواضحة أن الشراكة العامة- العامة قد منعت وبفاعلية أية محاولة جديدة لخصخصة سيدام هوانكايو، وهو ما يظهر كنجاح عظيم لكل من FREDEAJUN، و SUTAPAH، و FENTAP. أيضاً احتمالات الشراكة العامة- العامة تحتاج إلى الإقرار هنا بأنها طورت عبر التعاون مع ABSA، خطة جادة وقابلة للتنفيذ وناجحة من أجل إصلاح المرفق وتحسينه بما يقلل من تقليل التكلفة وزيادة الصيانة والاستثمار، توجه الخدمة إلى حاجات السكان والإصلاح المؤسسي لدمقرطة المرفق وجعله مسئولاً أمام عامة الناس.

رؤية وختام

تبين حالة هوانكايو أنه من الممكن عبر حركة محلية قوية من المواطنين والعمال أن توسع النضالات الدفاعية ضد الخصخصة ومن أجل إصلاح خدمات المياه العامة. كما تبين أن الشراكات العامة- العامة هي أدوات فنية بالرغم من أنها سياسية أيضاً للحركات للانخراط في تحويل المرافق. فضلاً عما تبينه حالة هوانكايو من شكل جديد من أشكال التضامن الحيوي في الحركات الدولية، وأيضاً وسط العاملين العموميين. وهي تعرض بصائر حركة العدالة العالمية للمياه في تصورها لكيفية توليد بدائل عمومية وكيفية توظيف الشراكات العامة- العامة.

وأخيراً، ففي حين تظهر الشراكة العامة- العامة كنجاح مهم لحركات المياه في بيرو ومنتراش في مواجهة الخصخصة، من المهم أن ننظر بعين الاعتبار إلى أن الأمر مازال في مرحلة مبكرة. فدمقرطة المرفق العام من خلال الشراكة العامة- العامة مازال أمر محل صراع، وعملية صعبة يجب على الجبهة والاتحاد أن يجدوا الإجابات التنظيمية والسياسية عليها. ويبقى أن نرى كيف أن الحركات المحلية يمكنها أن تفرض مطالبها وتصل للتشغيل الكامل للشراكة بالرغم من رد الفعل المعاكس والقوي من قبل السياسات المحلية، والحكومة الوطنية والمقاومة الشديدة للتغيير من داخل مرفق سيدام.

